جامعـــة حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في التنمية السياسية

- دراسة حالة المجتمع المدني الجزائري1989/2016 -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسة عامة وإدارة محلية

إعـــداد الطلبة : ..... إشراف الأستاذ:

-بلقاسم العابد .....*عبد الحميد فرج

-عبد الجليل قدره

أعضاء لجنة المناقشة

خير الدين عبادي	رئيسا
عبد الحميد فرج	مشرفا
مراد هاشم	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

إهداء

إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف

أمي .. إلى النور الذي ينير لي درب النجاح أبي.

إلى أهلي إلى من ذكرهم قلبي ويعجز عن وصفهم لساني

إلى أساتذتي- إلى زملائي وزميلاتي

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين دروب حياتهم

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا العمل المتواضع عسى أن يذكرني

ويذكرهم أن مشوار المثابرة يؤتي ثمارا طيبة

راجياً من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

بلقاسم العابد

إهداء

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي .. أمي الغالية ..

إلى القلب الكبير .. والدي العزيز ..

الى رفيقة دربي وشريكة حياتي التي كانت دعما لي في هذا الانجاز العلمي

إلى أساتذتي إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

عبد الجليل قدة

شكر وعرفان

الحمد لله على نعمة الإيمان وله الحمد والشكر على الإسلام...

والحمد لله الذي وفقنا بتوفيقه...

نتقدم بأسمى آيات الشكر إلى كل من علمنا حرفا

أو دلّنا على طريق العلم وإلى كل أساتذتنا الأفاضل

ونخصّ بالذّكر الأستاذ المشرف : عبد الحميد فرج،

وكل زملائنا وأصدقائنا

مقدمة

- مقـــدمة :

يشكل المجتمع المدني أحد الموضوعات الأساسية في الانتقال الديمقراطي وفي المقاربات الجديدة خاصة ما تعلق بدورها في تكريس التصورات الغربية حول المبادئ والقواعد والحركيات السياسية الليبرالية.

كما يشكل موضوع المجتمع المدني بناءًا متضاربا على المستوى الإبستيميولوجي، فعلى الرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا أنه اختلفت المدارس كثيرا حول ماهيته. كما أن هنالك نقاش واسع حول أحد العناصر الأساسية في بناء نظام الجودة السياسية ، بتعبيره عن مدى توفر مجال للحريات المنتجة لفعالية سياسية ترفع من الانتفاع الحدي للإنسان من حقوقه وبشكل يضمن ترابط عضوي بين الفعل السياسي المواطني والفعل السياسي المؤسساتي (انتخابات ديمقراطية / مشاركة سياسية / فعالية سياسية)، قائم على منطق الذات الإنسانية المكملة والغير موازية لمنطق الدولة من أجل الحاجة للرفاهية والكرامة والحياة من جهة أخرى .

- أهمية الموضوع :

يحتاج العالم وخاصة منه الشعوب في الدول النامية إعطاء أهمية للمجتمع المدني ، ومعرفة طريقة وأسلوب إستعماله ولماذا وكيف ؟ وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التجربة الجزائرية في التعددية السياسية، وكيف عالجت الدساتير الجزائرية مفهوم المجتمع المدني، بل وكيف يمكن معرفة وواقع هذا المجتمع من النواحي السياسية والإجتماعية والقانونية ،وعلاقته بالدولة ،والأهم من هذا دوره في التوعية السياسية خاصة منها ما يرتبط بالتنمية السياسية ، وخاصة في الضغط على متخذي القرارات التى تصدرها الحكومة الجزائرية ودورها في إصلاح النظام السياسي .

تتجلى أهمية الموضوع في جانبين رئيسيين :

أولاً :الأهمية العلمية تتعلق بكون الموضوع يشكل اللحظة الراهنة في خضم التطورات والتغيرات والتوترات الفكرية التي يشهدها العالم اليوم وتأثيرها على الجزائر .

ثانياً : الأهمية الأكاديمية تتعلق بكون تأثير التيارات الخارجية على النظام السياسي وقرارات الحكومة، ولا يتوقف هذا التأثير عند الحدود السياسية بل وإنما على مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ... ،في صورة إمتداد ينطلق من كيان الدولة في حد ذاته الى الوحدات الأخرى والتأثير فيها .

- أسباب إختيار الموضوع :

تنحصر أسباب إختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

الأسباب الذاتية : تكمن أساسا في أن طرح ودراسة هذا الموضوع يفرض علينا أن نتجاوز الدراسة القديمة والكلاسيكية التى درست ،لأن تناولها يعد تكرارا وليس شيء ذا أهمية للمعرفة التاريخية بشكل عام والتاريخ الوطني بشكل خاص .

الأسباب الموضوعية : وتتمثل في كون الموضوع يدخل في صميم الدراسة التى يتعين الخوض فيها والتي تثار بشأنها الكثير من الاشكاليات والتساؤلات التي تقتضي التصدي لها ومحاولة الاجابة عنها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يتعين تحديد وبدقة حدود الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في التنمية السياسية في ظل تسارع حركية التغيير .

- إشكالية الموضوع :

إن حدود الإختلاف بين السلطة السياسية والشعب شاسعة جدا وخاصة في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ،حيث أن هذه السلطة غالبا ماتكون سلطة تسلطية وغير منتهجة للديمقراطية والعدالة في حق الشعوب ،ولهذا كان لابد من وجود قوة ثالثة يكون لها الدور البارز في حصر هذا الإختلاف وتحقيق الديمقراطية المنشودة لهذه الشعوب ،خاصة مانلاحظه في الجزائر اليوم من سيطرة واضحة للسلطة السياسية على صنع القرار وعدم تمكين المواطن من حقه في الإدلاء برأيه وحريته في التعبير .

وعلى ضوء هذه المتغيرات يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم منظمات المجتمع المدني في الرفع من مستوى التنمية السياسية في الجزائر ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

1- هل سلطة المجتمع المدني سلطة شعبية أم أنها سلطة نظامية ؟

2- إلى أي مدى يمكن أن يصل دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر ؟

3- هل خصائص ومقومات منظمات المجتمع المدني الجزائري تظاهي خصائص ومقومات المجتمع المدني العالمي في بناء الديمقراطية وحماية الحقوق ؟

- فرضيات الدراسة :

ستتم الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المترتبة عنها من خلال اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية : إن منظمات المجتمع المدني تساهم كثيرا في التأثير على التنمية السياسية خاصة وأنها تعمل بشكل كبير على نزع الهوة بين النظام السياسي والمواطنين ومحاولة تفعيل دور هذا الأخير في عملية صنع القرار السياسي بكل حرية وديمقراطية .

1- سلطة المجتمع المدني هي سلطة شعبية قائمة على أساس بناء الديمقراطية الشعبية وحماية الحقوق .

2- خصائص ومقومات المجتمع المدني الجزائري لاتضاهي نظيرتها في العالم في بناء الديمقراطية .

3- يمكن القول بأنه توجد بعض من مكونات المجتمع المدني في الجزائر لها فاعلية كبيرة في تفعيل دور المواطنين في التنمية السياسية لاسيما النقابات والجمعيات .

- حدود الدراسة :

موضوع الدراسة في إطار النظري يتمحور حول "دور المجتمع المدني في التنمية السياسية "أما الإطار المكاني فهو مرتبط بالجزائر على وجه الخصوص ،والإطار الزماني ركز على ما بعد دستور 1989 (التعددية الحزبية).

- مناهج الدراسة :

لقد إعتمد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج القانوني ومنهج دراسة الحالة :

- المنهج التاريخي الذي يقوم على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية ،من خلال تركيب الأحداث والوقائع الماضية ،وإعطاء تفسيرات ،ولقد تم توظيف هذا المنهج لمعرفة تطور المجتمع المدني .

- المنهج الوصفي التحليلي المستخدم في التطرق إلى المجتمع المدني والتنمية السياسية و كذا أهميتهما .

- منهج دراسة الحالة والذي يعد الهدف من اسنخدامه معرفة دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر.

- الاقتراب القانوني تم الاستعانة به في تحديد ومعرفة الأطر الدستورية والقانونية التي وضعها المشرع الجزائري لتنظيم المجتمع المدني، وكذا معرفة طبيعة المؤسسات المكونة للمجتمع المدني في الجزائر.

- أدبيات الدراسة :

- كتاب تامر محمد كامل، بعنوان: **المجتمع المدني والتنمية السياسية:دراسة في الإصالح والتحديث،** سنة 2014، وتم تناول موضوع المجتمع المدني والتنمية السياسية في هذا الكتاب بشكل مباشر وتم فيه تحديد الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني تجاه التنمية السياسية، كما تناول العالقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني.

- دراسة عبد الكريم هشام ،بعنوان :**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1999/1998،** رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية و الادارية قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 2006.

- دراسة عمر العابد ،بعنوان: **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية 2012/1989** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية 2016 .والذي تم التناول في الى بعض مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية

- دراسة بياض محي الدين، بعنوان: **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية سنة 2012/2011. وناقشت الدراسة إشكالية: ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني المغاربي في التنمية السياسية وركزت هذه الدراسة على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الدول المغاربية ومن بينها الجزائر كما بينت معوقات المجتمع المدني في الجزائر.

- خطة الدراسة :

في سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ،تم تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول :

- الفصل الأول :سيكون هذا الفصل بمثابة إطار ومدخل نظري للدراسة ،حيث سيتطرق فيه البحث إلى المفاهيم المختلفة التي يعنى بها المجتمع المدني والتنمية السياسية في الفكرين الغربي والعربي ،مع التطرق إلى دور وخصائص ومكوناته كل منهما ،كما سيتطرق الباحث إلى التطور التاريخي للمجتمع المدني منذ بداية ظهوره ،

الفصل الثاني :وهو الفصل الذي ستنطلق منه دراسة الحالة ، أي أن البحث سيتطرق في هذا الفصل إلى دراسة المجتمع المدني الجزائري من خلال نشأة المجتمع المدني في الجزائر وأهم تنظيماته ومكانته في الدساتير الجزائرية ،ثم إلى التطور التاريخي له في المراحل الأساسية الثلاثة وهي مرحلة الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1989، ومرحلة ما بعد 1989 ، ثم إلى الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في الجزائر .

– الفصل الثالث : فيه تطرق البحث إلى بعض منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية السياسية من خلال التطرق إلى الأحزاب السياسية الجمعيات والنقابات المهنية .

– صعوبات الدراسة :

من بين أبرز الصعوبات التي واجهناها خلال الدراسة هي تلك المتعلقة بطبيعة الموضوع أساسا ، حيث صعب علينا حصر كل تنظيمات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية لشساعة وتعدد تنظيمات المجتمع المدني

الفصل الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني و التنمية السياسية

المبحث الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني

المبحث الثاني: التطور التاريخي للمجتمع المدني

المبحث الثالث : الفضاءات الخارجية للمجتمع المدني

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني و التنمية السياسية

تمهيـــــــد

لقد تعددت الدراسات التي تناول فيها الباحثون والمفكرون موضوع المجتمع المدني ،حيث اختلفت آراء الباحثين والمحللين حول ماهية هذا المفهوم ،ونجد بأن الذين تناولوا هذا المفهوم قاموا بدراسته بشكل معمق لما لهذا المفهوم من صلة وارتباط شديد بعدة مفاهيم أخرى كالدولة والديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية بما في ذلك التنمية السياسية ....وغيرها من المفاهيم التي يعنى بها المجتمع المدني .

وسيتطرق الباحث في هذا الفصل إلى دراسة المفاهيم التي يعنى بها المجتمع المدني و التنمية السياسية ، ومحاولة توضيح هذا الارتباط والصلة بين المفاهيم المتعلقة بكل منهما .

المبحث الأول :مفهوم المجتمع المدني

في هذا المبحث سيتم توضيح مفهوم المجتمع المدني مع محاولة التطرق إلى بعض تعريفات المصطلح ، مع دراسة خصائصه ومكوناته بالإضافة إلى دوره ووظيفته .

المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من بين أكثر المفاهيم ألتي أثارت ولا تزال تثير إشكالا واسعا بين العلماء والمفكرين، حيث أن الإشكال يدور حول إيجاد تعريف محدد لهذا المفهوم منذ البوادر الأولى لظهوره في القرن (17م) ، ولكن الإشكال لم يكن حول تعريفه فقط بل إن حتى خصائصه ومكوناته كانت تختلف من باحث لآخر وكذا المصطلحات التي يتضمنها هذا المفهوم إضافة إلى إختلاف دوره واستخدامات هذا المفهوم .

بما أن مصطلح المجتمع المدني يتكون من شقين المجتمع ومدني ،فإن الباحث سيتناول كل واحد منهما على حدا ، ثم يتناول التعريفات المختلفة التي قدمت للمجتمع المدني من قبل الباحثين والمفكرين .

- **المجتمع** :يعرف بأنه مجموعة الهياكل والمؤسسات التي ترتب العلاقات بين الأفراد ،ويعني على النحو المادي المزاملة بين الأفراد الذين تحكم تفاعلاتهم ثقافة واضحة وهيكل مؤسسي .إن الإشارة إلى المجتمع في التحليل السياسي هي غالبا إشارة إلى مكان دولة أو أمة تعد مصطلحات أوسع من مصطلحات العلاقات السياسية التي تكوَّن الدولة نفسها ،غير أن المجتمع فضلا عن كونه يعني مجموعة أوسع من العلاقات لايتطابق بالضرورة مع حدود الدولة[1].

ويعرفه "ماكيفر وبيج Makiver & Beige" بأنه نسق من العادات والإجراءات والسلطة والتعاون المتبادل ، ويتكون من تجمعات أنماط عديدة من ضوابط السلوك الإنساني والحريات ،لذا يطلق على هذا التنظيم المعقد والدائم التغيير مصطلح "مجتمع" فهو أيضا نسيج العلاقات الإجتماعية الذي يتغير بصورة مستمرة .

ويعرف الدكتور "عامر مصباح" بأنه :مجموعة من البشر مبني وجودها على إقليم من الأرض على أنظمة إجتماعية مختلفة مثل :النسق الثقافي ،ونسق المعايير الإجتماعية ،ونسق الأدوار والمكانات الإجتماعية ،ونسق العلاقات الإجتماعية والتقسيم الطبيعي للعمل ،كما تتحكم فيه أنظمة إجتماعية تنظم العلاقات بين الأفراد،وهي

[1] –عامر مصباح ،**معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية** . الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود،ط1، 2003 ،ص 14 .

النظام السياسي والإقتصادي والأسري والديني ...وغيرها .ويخضع لظاهرة القيادة والإتباع والأفراد يميلون إلى الرغبة في العيش معا ،وتسود أفراده وجماعاته علاقات الدم والمجاورة والمعاشرة المواطنة والإنتماءات المختلفة[1]

-**المدني (civil)** : مشتق من الكلمة اللاتينية (civis) ، والتي تشير إلى الأمور التي لها علاقة بالمواطن أي كل ما هو غير مدرج في قواعد وأنظمة داخل الدولة ،وكل ما هو خارج عن المجتمع الرسمي(خارج عن المؤسسات الحكومية).

ونجد أن تعبير"مدني" لا يتطابق مع التعبيرات التالية :رسمي ،عسكري ،ديني ،إضافةإلى تعبير متوحش أو همجي[2].

يوجد اجماع شبه تام على أنه توجد صعوبة في إيجاد تعريف متفق عليه بين الباحثين والمفكرين والمحللين

في العلوم السياسية ،وهو الحال بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني ،حيث أن التفحص البناء لتراكمات المعرفة العلمية ، والقراءات المتأنية للتراث السوسيولوجي ،تكشف لنا التعدد في تناول مفهوم المجتمع المدني ،والذي يرجع استخدامه أول مرة سنة 1594 في اللغة الإنجليزية ،ويضم عادة مجموعة من الأشخاص يقطنون في مجتمع محلي، بيد أن هذا المفهوم يقتصر اهتمامه بالجوانب التركيبية والجغرافية،ويهمل الجوانب الوظيفية ،وبيان الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات ،ونتيجة لهذا القصور في التداول أخذ مفهوم المجتمع المدني يتسع ، ليشكل اهتمام الكثير من الباحثين [3].

إن الأهمية التي يحظى بها مفهوم المجتمع المدني اليوم دفعت العديد من الباحثين لاسيما في مجال السوسيولوجيا التاريخية والسياسية وكذلك العلوم السياسية لوضع وصياغة تعاريف معينة لهذا المفهوم .

ويعرفه "لآري دياموندLarry Diamond" على أنه :"حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والإستقلالية عن جهاز الدولة ،ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين المشتركة[4] .

---

[1] -عامر مصباح، المرجع السابق، ص 141،142 .

[2] -ستيفن ديلو ، **التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني**.(ترجمة ربيع وهبة) ،مصر:المجلس الأعلى للثقافة، ط1 ، 2003 ، ص 19 .

[3] -ليندا نصيب ، **المجتمع المدني الواقع و التحديات** .الجزائر :مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، 2006 ، ص 167 .

[4] -صالح زياني ، **تشكيل المجتمع المدني و أفاق الحركة الجمعوية في الجزائر** . مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية ،ديسمبر 2007 ، ص 90-91 .

"لاري دياموند" في هذا التعريف يستثني الحياة الخاصة والعائلية للفرد ليقر بانتمائه في اطار حيز عام ، يسعى من خلاله المواطنون للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم ،وهذا من أجل تحقيق غايات مشتركة وفقا لمجموعة من القوانين والإلتزامات.

ويعرف"ريموند هينيبوش Raymond Hinnebusch" المجتمع المدني بأنه :"شبكة الإتحادات الطوعية التكوين ،والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ،ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الإنقسامات الإجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع ،فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها .

يضيف هذا التعريف عنصرا جديدا إلى العناصر السابق ذكرها ألا وهي أن المجتمع المدني يعمل على احتواء الإنقسامات الناشئة بين أفراد المجتمع ،كما يعمل على تحقيق مصالح الشعب وإيصال مطالبهم إلى السلطة[1] .

كما يعرف "وايتWhite" المجتمع المدني على أنه ميدان الأنشطة التطوعية والجماعية المتمركزة حول المصطلح والمبادئ والقيم المشتركة ،وهو المجال الوسيط بين الدولة والأسرة الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلال عنها[2] .

وبالطريقة نفسها تعامل المفكرين العرب مع المفهوم فقد عرف الدكتور" محمد عابد الجابري" المجتمع المدني على انه (المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية) .ويعرفه الدكتور" محمد عبد الفضيل" على إنه(مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية وبين الدولة). وفي الاتجاه نفسه يذهب الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي يعرف المجتمع المدني بكونه(مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف). ويحدد سعد الدين إبراهيم هذه التنظيمات بأنها كل ما هو غير حكومي، وكل ما هو غير عائلي(وراثي) وتشمل هذه التنظيمات كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات.

إن هذا التعريف ينطوي على ثلاث مقومات أو أركان محورية وهي: الفعل الإرادي، التنظيم الجماعي، الركن الأخلاقي أو السلوكي .فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده وهو غير الجماعة القرابية مثل الأسرة

---

[1] –متروك الفاتح ،**المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية** .(دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ظل تريف المدن)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص27 .

[2] –مارتينا فيشر ،**المجتمع المدني و معالجة النزاعات التجاذبات و الإمكانيات و التحديات** .(ترجمة يوسف حيجازي)،مركز بحوث برجهوف للإدارة البناءة للنزاعات ،2009 ،ص 5 .

والعشيرة والقبيلة، حيث لا دخل للفرد في عضوية هذه المنظمات، لكونها مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث وهو غير الدولة التي تفرض جنسيتها أوسيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على أرضها.فهو تنظيم جماعي يضم أفرادا اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم .إنها الأجزاء المنظمة من المجتمع .وهو مجتمع العضوية:أحزاب، نقابات ، اتحادات ،غرف تجارة (صناعية وتجارية، تعاونيات، جمعيات وروابط) وهكذا نرى إن هذا التعريف للمفهوم يستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الاثنية كما يستبعد منه المؤسسات الحكومية ويبقي في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غيرالحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي[1].

- التعريف الإجرائي للمجتمع المدني

من خلال التعريفات السابقة يمكن للباحث تقديم التعريف الإجرائي التالي للمجتمع المدني ،حيث يمكن القول بأن المجتمع المدني هو تلك التنظيمات الغير حكومية سواء ألتي تنشط داخل إقليم الدولة أو تلك المنظمات الغير حكومية العالمية ،وهي المنظمات ألتي تسعى إلى إيجاد سبل للربط بين السلطة والمواطن من خلال محاولة تفعيل دور المواطن في التنمية السياسية وصنع القرار من أجل تحقيق الديمقراطية المنشودة لدى الماطنين ،وحماية حقوق الإنسان ...

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بالعديد من الخصائص التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة حول ما نميز به هذا المصطلح عن باقي المصطلحات السياسية الأخرى ،وهذه الخصائص هي :

1-الفعل الإرادي الحر(الطوعي): فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ،ولذلك فهو يختلف عن الجماعة القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة ،ففي الجماعة القرابية لادخل للفرد في اختيار عضويتها فهي مفروضة عنه بحكم المولد أو الإرث .

وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الإجتماعية المختلفة .

2-التنظيم الجماعي(المؤسسة): فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات ،كل تنظيم فيها يتكون من أفراد أو أعضاء اختارو عضويته بمحض إرادتهم ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد ،وهذا ما يميزه عن"المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي"،وهذا مايشير في فكرة (المؤسسة) التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا .

---

[1] -نغم محمد الصالح،**مجتمع مدني أم مجتمع أهلي دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية**. بغداد: مجلة العلوم السياسية ،العددان 38 /39 ،ص142،143 .

3-الركن الأخلاقي والسلوكي: ينطوي على قبول الإختلاف بين الذات والآخرين ،وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع مصالحهم المادية والمعنوية ،والإلتزام في ادارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني بعضها ببعض ،أو بينها وبين الدولة بالوسائل السلمية ،أي بقيم المجتمع المدني وظوابطه المعيارية ،وهي قيم الإحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي[1] .

4-الإستقلال : يعد من أبرز أركان المجتمع المدني وهو ان تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة ،ولكنها استقلالية نسبية ،حيث تتكون تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الإجتماعية ،ويفترض فيها أن تتمتع بالإستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فضلا عن امتلاكها لهامش من حرية الحركة لاتتدخل فيه الدولة على نحو لا ترضاه التنظيمات المعنية[2].

5-التجانس : بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها ،فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة ،والعكس صحيح .والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والإختلاف ،ومع هذا كلما زادت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية المجتمع المدني[3].

المطلب الثالث:-دور المجتمع المدني ووظائفه

إن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ،ومواجهة السياسات ألتي تؤثر في معيشتهم ،وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية ،وثقافة بناء المؤسسات ، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة هذا الفعل ،والمساهمة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة .

وارتباطا بهذا الدور تظهر لنا خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وهي :

1. وظيفة تجميع المصالح .
2. وظيفة حسم وحل الصراعات .
3. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع .
4. إفراز القيادات الجديدة .

---

[1] -سعد الدين إبراهيم ،**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي** . القاهرة : مركز دراسات ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ط1 ،1995،ص 12-13 .

[2] -نفس المرجع ،ص14.

[3] -أوشن سمية ،**دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ،جامعة باتنة ،2009 /2010 .

5. إشاعة ثقافة الديمقراطية [1].

المطلب الرابع: مكونات المجتمع المدني

مكونات المجتمع المدني هي أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنظمة التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو إجتماعية ، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة أو العشيرة أو الطائفية أو القبيلة ، وبالتالي فإن مكونات المجتمع المدني هي: الحزاب ، الجمعيات الأهلية ،النقابات المهنية والعمالية ،الحركات الإجتماعية ،الجمعيات التعاونية الزراعيةوالحرفية والإستهلاكية والإمكانية ،نوادي هيئات التدريس بالجامعات ،النوادي الرياضية والإجتماعية ومراكز الشباب والإتحادات الطلابية الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال ،المنظمات الغير حكومية المسجلة كشركات مدنية مثل مراكز حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة....إلخ ،الصحافة المستقلة أجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية ،مراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الثقافية [2].

ولكن هناك اختلاف في مكونات المجتمع المدني حيث تتسع في بعض التعريفات مثل التعريف في الولايات المتحدة ليشمل الأحزاب والنقابات ،بينما يضيق في حالات أخرى مثل التعريف الفرنسي لينحصر في الجمعيات والمؤسسات غير الربحية ،ويطلق على الأحزاب والنقابات في هذه الحالة بالمجتمع السياسي* .

كما أن مصطلح منظمات المجتمع المدني يشير إلى مجموعة المنظمات والمؤسسات الهامة ألتي تسهم كلها في تفعيل الدور المهم الذي يؤديه على مختلف الأصعدة والمجالات .

وسيقوم الباحث هنا بالتطرق إلى ثلاث منظمات من مكونات المجتمع المدني :

1- الأحزاب السياسية

يرى "لاري دياموند Larry Diamond" أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط إستقلاليته عن الدولة وإنما كذلك استقلاليته عن المجتمع السياسي ، وفي ذلك يقول :"إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ،ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي ،وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية .

---

[1] -صالح ياسر،**المجتمع المدني والديمقراطية بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية** ،مقالة منشورة على موقع الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ،بغداد : 2005، ص8،9.

www.ao-academy.org

[2] -نفس المرجع ،ص9 .

***-المجتمع السياسي** :هو المجتمع الذي يضم النخبة السياسية المؤطرة ويعبر عن سلطة الدولة ،أي كل ما له علاقة بالنشاط السلطوي في اتخاذ القرارات والتعبير عن السيادة والسلطة العامة ،وهو يتمتع بخصائص عديدة منها سلطة وصلاحية الإكراه .

يرجع سبب إقصاء فئة من المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني إلى كون هدفها هو السعي للوصول إلى السلطة ،لذلك فقد صنفت الأحزاب السياسية ضمن ما يسمى بالمجتمع السياسي .

ولكن هناك من يرى بأنه يجب ضم الأحزاب السياسية إلى المجتمع المدني لما يلعبه من دور محوري وفعال في إنعاش الكثير من جوانب الحياة الإجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الأنشطة ،وتقديم مختلف الإنجازات والمساهمات كما تعمل الأحزاب على نشر الوعي السياسي والإجتماعي ،باعتبارها مدرسة مفتوحة لتعليم الشعب وإنارة الرأي العام وتكوينه وتشكيله ،بما يحقق التفاعل المطلوب لإشراك الشعب في إتخاذ القرارات الصحيحة لحل المسائل ألتي تهمه [1].

صحيح أن معظم آراء المفكرين كانت تحوم حول إبعاد الأحزاب السياسية من منظمات المجتمع المدني ووضعها ضمن خانة المجتمع السياسي ،لما تقوم به الأحزاب من محاولات الوصول الى السلطة كما أنها تسعى الى الربحية على عكس منظمات المجتمع المدني ، ولكن لايمكن إهمال دورها ومساهمتها في النشاط المدني الى جانب منظمات المجتمع المدني لخدمة الأفراد .

2- النقابات المهنية والعمالية

عرف بعض المفكرين النقابة إنطلاقا من وظيفتها بأنها "مؤسسة خاصة تجمع بين مجموعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم" فهذه النقابات لاتهدف إلى الربح ولا الوصول إلى السلطة ، بل الدفاع عن مصالحها وتشمل نقابات الأطباء ،المهندسين ،المحامين ،الصحافيين ،والمعلمين...إلخ وتعتبر النقابات أهم منظمات المجتمع المدني وذلك لعدة أسباب منها :موضعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدماتية ،وبالتالي فهي تمتلك القدرة على إصابة الدولة بالشلل إذا ما قررت القيام بإضراب عام ،هذا فضلا عن العضوية فيها حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع ،كما أن لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى الإقليمي إضافة الى علاقاتها الخارجية على الصعيد العالمي ما يمنحها المزيد من القوة والدعم[2] .

3- الجمعيات والإتحادات

الجمعية أو الرابطة تعد هي الأخرى من أهم منظمات المجتمع المدني ،والجمعية هي تعبير سياسي إجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة ،وقد تزايد عددها بشكل ملفت للإنتباه ،وتنوعت نشطاتها بين الجمعيات المهنية ،الخيرية والإنسانية ... وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح إجتماعية معينة مثل الأطفال ،الشباب ،كبار السن ،المرأة

[1] – متروك الفاتح ، مرجع سابق ،ص27 .

[2] –إبراهيم حسين توفيق ،**النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها** . مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،ص170 .

،المعوقين ... ،كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وأنشطتها الى المجتمع ككل ،وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية .

وتلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني حتى أن البعض يطلق عليها تسمية"جمعيات النفع العام" وهي أكثر أشكال تنظيمات المجتمع المدني إنتشاراً ،حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الإجتماعية والدفاع عن حقوقهم وحريتهم[1] .

إن هذا الدور الذي اضطلعت به هذه المنظمات ولاسيما من خلال مشاركتها في النشاطات الإجتماعية المختلفة يدل على إرتباط المثقف بقضايا مجتمعه الأساسية ،وهذا ما جعلها أحد أهم مكونات المجتمع المدني التى تعمل من أجل التغيير والتقدم .

[1] –المرجع السابق ،ص171 .

المبحث الثاني: التطور التاريخي للمجتمع المدني

المجتمع المدني وثيق الصلة بالّثقافة الغربية، يضرب بجذوره في أصولها القديمة ،وتنعكس على مدلولاته المدارس الفكرية والنماذج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صياغة مفهوماتية للمجتمع المدني، إذ أنّ هناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة وبلورة الأسس الفكرية الكبرى للمفهوم، والتي لا تتفق على توصيف واحد للمجتمع المدني [1].

حيث يتفق أغلب الباحثين على أن فكرة المجتمع المدني حديثة نسبيا وهو كمفهوم غربي النشأة أسهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة في إطار الحضارة الغربية ، وكان في كل مرة شيئا مختلفا من حيث التعبيرات والاستخدامات ولم يكن ذا مضمون واحد . فقد ارتبطت أولى الدعوات للمجتمع المدني بمجموعة الأفكار والنظريات السياسية التي مهدت لمجموعة الثورات التي اجتاحت أوروبا، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ضد الحكم المطلق المدعوم بالحق الإلهي من قبل الكنيسة لملوك أوروبا .

وكان أول استخدام للمفهوم على يد الفيلسوف(توماس هوبز) والفيلسوف(جان لوك). لقد وجد كل من هوبز ولوك في المجتمع المدني وسيلة ينتجها(التعاقد) وتضمنها السياسة بيد أفراد اجتمعوا لتحصيل غاية مقصودة . إلا أن الفارق بينهما هو أن هوبز كان يرى انه لا وجود لتمايز مؤسساتي بين الدولة والمجتمع المدني، على العكس من جان لوك الذي ميز المجتمع المدني عن الدولة ، دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما[2].

ثم أخذ المفهوم أبعادا أخرى وتوالى على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الإجتماع والساسة الغربيين مثال(روسو وهيغل)وغيرهم .إن دراسة مقارنة لكل الإستخدامات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني من قبل العلماء والمفكرين الغربيين خلال تلك المرحلة التاريخية توضح لنا التطور في استخدام المفهوم .فنجد أن فلاسفة العقد الاجتماعي تعاملوا مع العلاقات التعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره ،فيما تطور المفهوم على يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والأعراف والتقاليد، وبين الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطار شبكة من العلاقات السابقة .إلا أن هيغل أكد أن المجتمع المدني لا

---

[1] –هشام عبد الكريم ،**المجتمع المدني ودوره في النمية السياسية بالجزائر1998/1999** ،رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،2006 ،ص15 .

[2] –جون ارنبيرغ ،**المجتمع المدني من اليونان حتى القرن 20** .(ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح)، العراق : معهد الدراسات الإستراتيجية ،2007 ، ص167 .

يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل اشكالياته الداخلية وتأمين استمراره وتطوره بصورة نمطية ،لذلك وجب خضوع المجتمع المدني إلى سلطة الدولة[1].

فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بنظر هيغل، تعتمد على نوع من التباين والاعتماد المتبادل، وعلى الرغم من استقلال الأخير إزاء الدولة، إلا انه يفترض حدودا معينه لهذا الاستقلال من جانب الدولة.إن حاجة المجتمع المدني إلى الدولة ، هي أكثر من منطقيه، إنها حاجة واقعية وحتى أخلاقية، فالمجتمع المدني لا يمكنه أن يصبح مجالا أخلاقيا ويظل مدنيا إلا إذا تم تنظيمه سياسيا وأخضع للإشراف الأعلى للدولة وهيمنتها .إذ يستحيل على المجتمع المدني وفق تصورات هيغل أن يوجد من دون الدولة.

ثم أخذ المفهوم شكله النهائي وليتفق اغلب المفكرين فيما بعد على أن المجتمع المدني هو (تلك الهيئات الإجتماعية الوسيطة ،والمؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية التي تستطيع أن تنظم شؤونها الخاصة وتديرها بمعزل عن سلطة الدولة)[2].

ولكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلا أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي حيث احتضن مفهوم المجتمع المدني من قبل المفكرين والمجموعات السياسية المختلفة ورفع شعارا للديمقراطية والحقوق المدنية، ولقد تعامل هؤلاء مع الفكرة وفق مفاهيمهم وتفسيراتهم المتباينة واستثمروها بما يتفق مع أفكارهم ومعتقداتهم ومصالحهم و خرجوا منها حسبما يرغبو ويريدو ، لقد فسر مفهوم المجتمع المدني بالعلاقة مع كل شئ بدءا بالتعددية الإجتماعية وحقوق الإنسان والخدمة العامة والمواطنة الفعالة وتجزئة السلطة والمشاركة الإجتماعية والسياسية .وبذلك أتخذ هذا المفهوم عبر مسار تطوره دلالات مختلفة وصورا ومعاني متباينة وفق المنظور الفلسفي والفكري والعقائدي والذاتي الذي عومل به وفسر على أساسه[3].

[1] – عبد الوهاب حميد رشيد ،**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني** . دمشق : دار المدى للثقافة والنشر،2003 ،ص73 .

[2] – سربست نبي ،**المجتمع المدني ،السيرة الفلسفية للمفهوم** . السليمانية : مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ،2006 ،ص101 .

[3] –نفس المرجع ،ص88 .

المبحث الثالث: الفضاءات الخارجية للمجتمع المدني

لابد من الإشارة الى أن تعبير "المجتمع المدني العالمي"- برز مثله مثل تعبير "المجتمع المدني" ذاته- مجددا في سياق الأوضاع المختلفة على الصعيدين السياسي والفكري يمكن الإشارة الى أهمها :

1- التحولات التي شهدها العالم عشية انهيار الاتحاد السوفياتي وما رافقه من تداعيات من أهمها انهيار نظام القطبية الثنائية واستحقاقاته. لقد دشنت المرحلة الجديدة في بداياته الآمال بانحصار التهديدات التي رافقت نظام القطبية الثنائية والسباق نحو التسلح والحرب الباردة ....الخ. وقادت الاوضاع الجديدة الى تنامي الدعوات، من مواقع فكرية مختلفة، بضرورة طرح تصورات وطرق جديدة لعلاج مشكلات " العالم الجديد " وتطوير بنياته[1] .

2. ظاهرة العولمة وخطابها، ودون الدخول في تفاصيل ظاهرة العولمة لأنها خارج هذه المساهمة، الا أنه يمكن القول بعدم وجود خطاب موحد حول هذه الظاهرة بل يلاحظ تنوع الخطابات المطروحة. وباختصار يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين دون أن يعني ذلك اهمال اتجاهات اخرى لم تتبلور بصيغتها النهائية بسبب عدم تبلور الظاهرة ذاتها لأسباب معروفة[2].

- الاتجاه الأول يرى في العولمة باعتبارها سيرورة تهدف الى مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في " الغرب " أو " الشمال " إلى العالم كله، عبر مجموعة من الإتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تطلق قوى السوق، وتدفع إلى تحسين الإنتاجية، والإفادة الأفضل من الموارد، وتشجيع المزيد من التطور التكنولوجي، وتحسن من التنظيم الاجتماعي.

- أما الاتجاه الثاني فيطرح بالمقابل عولمة مضادة تقوم على إدراك وترجمة المسؤولية المباشرة للعالم المتطور عن اقتلاع الفقر، وذلك من خلال التوقف عن الاستغلال المالي لـ " العالم الثالث "، وتعويضه عن فترات الاستعمار والاستنزاف المتعاظم للثروات الطبيعية، وتصفية المديونية، والاعتراف بحاجة هذا" العالم " لانتهاج طرقه الخاصة بالتطور والنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومنحه معاملة تمييزية تنحاز لإطلاق قواه المنتجة، وتعفيه من منافسة يستحيل عليه مقابلتها، وتوفر له الموارد اللازمة لانطلاقه الاقتصادي والاجتماعي. وفي إطار التطلعات نفسها، طرح آخرون مشروع بناء وتطوير "المجتمع المدني العالمي " الذي توفر بالفعل عناصر حقيقية لنشأته ونموه.

[1] -عبد الوهاب حميد رشيد ، المرجع السابق ،ص46.

[2] - صالح ياسر ، مرجع سابق ،ص 29.

وبسبب اختلاف المرجعيات النظرية والتاريخية فإن النظرة الى " المجتمع المدني العالمي " تختلف كذلك. ويمكن أن نلاحظ هنا مقاربات مختلفة :

المقاربة الاولى تقوم على اساس النظر الى" المجتمع المدني العالمي " باعتباره جزءً من تجليات مشروع العولمة، وباعتباره مستوى مواكبا للمستوى الاقتصادي لهذه الظاهرة. واذا دفعنا هذه المقاربة الى نهايتها المنطقية أمكننا أن نستنتج ان هذا الفهم ينطلق من التبشير الليبرالي الجديد بنظام سياسي جديد للبشرية. فالحركة الحرة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا، وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو " المصنع العالمي " يخترق ويتعارض مع البنية القومية للتنظيم السياسي للعالم الموروث من القرن السابع عشر (بالنسبة لأوربا الغربية). ويحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية تناسبه، ربما تجسدت يوما من الأيام في حكومة عالمية. وحيث إن التنظيم القومي للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمة، فالحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي "المجتمع المدني العالمي"[1].

أما المقاربة الثانية وهي مناقضة للمقاربة الاولى فتقوم على النظر الى المجتمع المدني العالمي باعتباره جزء من عملية أوسع، هي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. وبحسب هذه المقاربة يقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية ذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

وبحسب مؤيدي هذه المقاربة وانصارها، فقد تجسد هذا الواقع في احداث يوم 15 فبراير 2003 ، اذ تجلى " المجتمع المدني العالمي "، بأعظم معانيه ودلالاته، في المسيرات الحاشدة والمتزامنة في نحو 6000 مدينة، وأكثر من 70 دولة في العالم، لمناهضة الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق. وقد فرض هذا اليوم نفسه حتى على أكثر المتشككين في مفهوم " المجتمع المدني العالمي "، باعتباره يوما فريدا في تاريخ العالم، وظاهرة لا يضاهيها شيء في تاريخ البشرية أو واقعها الحديث [2].

استنادا الى الملاحظات السابقة يطرح السؤال التالي في هذا الموضوع وهو : ما هو إذن المجتمع المدني العالمي؟ قد تتنوع التعاريف انطلاقا من الخلفيات والمرجعيات الفكرية والنظرية ولكننا نستطيع فرز ابرز علائم المجتمع المدني العالمي انطلاقا من الركائز التالية :

[1] – إبراهيم حنين توفيق ، مرجع سابق ،ص173 .

[2] – د.متروك الفاتح ، مرجع سابق ،ص30 .

أولا: إنه بمثابة فضاء أو حقل للنشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري، على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.

ثانيا: كما يمكن النظر إليه أيضا باعتبار ذلك النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسئولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز.

ثالثا: ومن حيث الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، فيمكن القول أنهم أولئك الذين يمدّون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات [1].

ونظرا لأن مفهوم "المجتمع المدني العالمي" قد نما من رحم النشاطات والثقافة المدنية القومية، ثم أخذ يمد هذه النشاطات على مستوى عالمي، أو كمستوى نضالي عالمي يشتق طاقته وعناصره البشرية من مختلف القوميات، وينظم عمله عبر روابط واتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات، أو عبر تقنيات الحركة الاجتماعية، فإنه لابد من التساؤل عن العناصر الاساسية التي جعلت ولادة المجتمع المدني العالمي ممكنة ؟[2]

وفي مسعى الاجابة على هذا السؤال يمكن بلورة ثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ – الثقافة المدنية العالمية التي بدأت تتبلور منذ الحرب العالمية الثانية بفضل نخبة مدولة تكونت في طيف واسع من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ولعبت المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة (منظمة اليونسكو، منظمات اخرى مثل الأغذية والزراعة والصحة العالمية)، وفى مجال التنمية والتجارة (منظمات مثل الأمم المتحدة للتنمية الفنية والأونكتاد) دورا مبدعا على الصعيد الفكري، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما فى مجال حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والأقليات فقد نشأت منظومة كاملة داخل الأمم المتحدة بدءا من اللجنة العامة وصولا إلى اللجان التعاهدية، وهكذا. غير أن دور الأمم المتحدة كان بالضرورة مقيدا بطابعها الحكومي. كما أن النخب الفكرية ذات الأفق العالمي– بغض النظر عن أصلها القومي– لم تكن ذات قدرات تواصلية كبيرة مع شعوبها ذاتها، وهو ما حرمها من بناء نفوذ واسع في بلادها، أو على المستوى العالمي. ولذلك تدفقت أفكارها عبر قنوات حكومية دولية أو محلية. وبسبب تلك القيود وأوجه النقص نشأت أو نشطت أعداد مدهشة من المنظمات غير الحكومية العالمية أو متعددة الجنسية، بدءا من منظمات العلماء

[1] – صالح ياسر ، مرجع سابق ،ص31 .

[2] – عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ،ص50 .

واتحادات المهنيين، مرورا بجمعيات الدفاع مثل "منظمة العفو الدولية"، وصولا إلى المنابر الفكرية متعددة الجنسيات في محاولة للقيام بدور جماهيري، أو يخاطب جماهير العالم وحكوماته. وفي واقع الحال فإن الجهد الأساسي الذي قامت به هذه المنظمات غير الحكومية لم يتعلق بإنشاء أهداف أو قيم مدنية، وإنما بترويجها بين أوساط شعبية مختلفة، والتعبئة المنظمة لها، والمطالبة بتحسين التشريعات وإحكام آليات العمل[1].

وجاءت مرحلة ثالثة نمت فيها أدوار المثقفين والنشطاء من " العالم الثالث " على هامش المنظمات غير الحكومية الدولية في البداية، ثم عبر منظماتهم القومية أو الإقليمية الخاصة بهم. وحملت تلك الموجة الأخيرة قدرا كبيرا من التجديد الفكري والقدرات التنظيمية، ربما بحكم أصولها ونشأتها في صفوف حركات وأحزاب اليسار التي كانت تتعرض لتفكك واسع في مختلف بلاد " العالم الثالث "، وهو ما أتاحها للنضال المدني.

ب- الأطر والأوعية الاتصالية الجديدة. وفي الوقت نفسه أتاحت تكنولوجيا المواصلات والاتصال العصرية فرصة تطوير قنوات وأوعية أخرى لتحل جزئيا محل الأحزاب التقليدية في الفضاء العام. فالأطر الجمعياتية ومجالس المدن والمقاطعات والأحياء والشبكات الاتصالية المكونة في الفضاء الإلكتروني وروابط الأصدقاء متعددي الجنسيات والاتحادات المهنية والمؤتمرات والمعسكرات الشبابية والعالمية والمنتديات الثقافية والفكرية والحركات الاجتماعية – صارت أكثر أهمية، ليس فقط من الأحزاب السياسية، بل ومن النقابات والحركات العمالية التقليدية [2].

وتبين حصيلة التجربة أن تلك الأوعية صارت أكثر قدرة على استيعاب طاقات الأجيال الجديدة في أوربا وأمريكا الشمالية، وبدرجة أقل في " العالم الثالث، لأسباب عديدة:

• فهي أنسب لأجيال أقل اهتماما بالأيديولوجيات وبالثقافة السياسية من آبائها، وأكثر تمتعا بالإنجازات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

• ثم إن تلك الأوعية أكثر قربا وتلامسا مع الواقع المعاش.

• وهي أيضا أكثر ديمقراطية وأقل تراتيبية، ولا تستلزم انضباطا أو تدريبا حزبيا من النمط التقليدي للعمل في الفضاء العام.وهي فوق ذلك أكثر قابلية للإشباع النفسي بحكم سرعة إثمار العمل المدني المباشر.

[1]- المرجع السابق ،ص50 .

[2]- المرجع نفسه ،ص51 .

• ولا بد من الإشارة المركزة من جديد إلى أثر الفضاء الإلكتروني في التعارف وبناء الشبكات الثابتة والمتحركة والاتصال ونشر وترويج الشعارات والمواقف [1].

ج- أما العامل الثالث الذي أسرع بإنضاج المجتمع المدني العالمي فهو العامل الاقتصادي. ويشمل هذا العامل جوانب مختلفة. فالتطور العام في التكوين الاقتصادي الحديث صار يتحيز كثيرا لصالح الأنشطة الخدمية ذات الدخل المرتفع ووقت العمل الأقل. وقد مكّن هذا التحول ملايين الناس من السفر والاحتكاك بثقافات أخرى، وكذلك بتخصيص وقت للفضاء العام دون الشعور بالملل، ودون حاجة لهذا المستوى من الحماسة التعصبية التي كانت تميز العمل السياسي في الماضي، وربما لا زالت تستلزمه في كثرة من بلاد العالم الثالث. والواقع أن التطور نفسه في طبيعة العمل في المجتمعات المتقدمة، وفي طبيعة أنشطة العمل صار يتحيز للسلام بين الشعوب. فلدينا بطبيعة الحال حالة الهجرة الدولية (130 مليون مواطن في أوربا الغربية وحدها). وبينما تثير تلك القضية مشكلات لا حد لها، فهي تفرض أيضا قدرا من حتمية التعايش، بما في ذلك الزواج وتكوين الأسر متعددة الجنسيات أو الخلفيات الثقافية. ومن ناحية أخرى فإن التطور المذهل في أنشطة السياحة الدولية يقوم على فكرة السلام المديد، ويتطلب قدرا عاليا من الاستقرار في البيئة الدولية، وينشر بذاته رواجا للثقافة المدنية[2].

[1]- صالح ياسر ،مرجع سابق ،33 .

[2]- عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ،ص52 .

المبحث الرابع: مفهوم التنمية السياسية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنمية السياسية من خلال ثلاث مطالب حيث في المطلب الأول تعريف التنمية السياسية أما المطلب الثاني فسيتم التطرق إلى نشأة التنمية السياسية وفي المطلب الثالث الى ابرز معوقات التنمية السياسية .

المطلب الأول : تعريف التنمية السياسية

أولا: تعريف التنمية:

– لغة : من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد و كثر.

– اصطلاحا:من بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي أن "التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات".[1]

ثانيا: الفرق بين مصطلح التنمية وبعض المصطلحات المشابهة لها:

–الفرق بين مصطلح التنمية والّنمو: إن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي،من التخلف إلى حالة التقدم والنمو.

– الفرق بين التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة

– الفرق بين التنمية و التطور : إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

– الفرق بين التنمية والتقدم :التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

– الفرق بين التنمية والتحديث: كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل

[1]– محمد عارف نصر ، **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها** . مجلة ديوان العرب ، القاهرة، عدد جوان 2008 ، ص 13 .

التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية[1]

ثالثا: تعريف التنمية السياسية

من أوائل التعريفات التي أطلقت على التنمية السياسية هي أنها"مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث إلى نظام حديث غير تقليدي، وإحداث تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بني جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة والسعي أخيرا من أجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة .[2]

وقد أطلق العلماء عدة تعريفات على مفهوم التنمية السياسية من هذه التعريفات نذكر:

تعريف جابرييل ألموند Gabriel Almond الذي يعرف التنمية السياسية على أنها التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية. وعملية التمايز أو التخصص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي، إذ إن التمايز والتخصص، يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وأدوار محددة والعلمانية تشير إلى الرشادة والواقعية في السلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانبا مع إتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار، ويرى ألموند أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي . وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان [3].

أما صامويل هنتنجتون Samuel Huntington فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي

– ترشيد السلطة: أي أن تجري ممارستها و استلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف.

– التمايز والتخصص: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها.

– المشاركة السياسية : زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة.

---

[1] –محمد عارف نصر، مرجع سابق، ص 15 .

[2] –عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية الأبعاد و المنهجية** . الإسكندرية: دار المعارف الجامعية ، ج1، 1985، ص 55 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 57

وحسب دافيد باكنهام Baknham David التنمية السياسية " ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي".

أما لوسيان باي L.byeفقد قدم عشر تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" نتناول منها بعض التعاريف مثل :

1- التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية

2- التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي .

3- التنمية السياسية بناء الدولة القومية .

4- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة

5- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية [1].

وقد عرف عبد الحليم الزيات AbdelHalim azayatالتنمية السياسية:"بأنها عملية سيسو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه، منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية."[2]

المطلب الثاني : التطور التاريخي للتنمية السياسية

من الوجهة التاريخية نستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن العشرين رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات أي مع ظهور المدرسة السلوكية والتي أعطت الكثير من اهتمامها لمفهوم الظواهر السياسية باستعمال مناهج علمية والمزاوجة بين ما هو نظري وبين ما هو ميداني تجريبي.

كما لم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال التنمية السياسية على الباحثين والمتخصصين فقط بل وحتى عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال.

لكن التنظير في التنمية السياسية ارتبط أساسا بالسسيولوجية الأنجلوسكسونية ، إذ تم إنشاء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923، حيث كانت المبادرات الأولى للأبحاث من طرف مختلف

[1] -محمد عارف نصر ، مرجع سابق، ص 20

[2] -عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق، ص 60

الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أي في المنطقة التي أصطلح عليها لاحقا (بالعالم الثالث).[1]

وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة، تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينيات القرن العشرين من خلال إصدار لجنة السياسة المقارنة خمس مؤلفات في التنمية السياسية أهمها :

1- كتاب ألموندG.almond و جيمس كولمان J.Kolman صدر سنة 1960 عن السياسة في المناطق النامية وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث.

2- كتاب ليونارد بندر L.Bender عن إيران : التنمية السياسية في مجتمع متغير.

3- كتاب لوسيان باي L.Byeعن بورما: السياسة والشخصية وبناء الأمة .

ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو دانيال بال D.Bell الذي قام بتطوير مفهوم سسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية (من مجتمع صناعي إلى ما بعد الصناعة) أو في دول العالم الثالث من مجتمع زراعي إلى صناعي .[2]

وبالتالي تم الانتقال بالاهتمام بالتنمية السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، لأنها ميدان خصب لفهم التجارب والخبرات السياسية ، ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفرة في هذه الدول وهي كالآتي:

1- الافتقار إلى تنسيق إيديولوجي واضح يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي لدول العالم الثالث.

2- ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية.

3- ضعف التكوين المؤسساتي للبنى السياسية.

4- عدم وجود شرعية للأنظمة السياسة تجاه مواطنيها.

5- عدم استقرار الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث.

---

[1] -رياض حمدوش ، **تطور مفهوم التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية** . معهد الميثاق ، 2005 ، ص 4.

[2] -حسن جلال العربي ، **تطور الفكر السياسي** . القاهرة: دار المعرفة ، ص 19 .

6- إنتشار ظاهرة الفساد السياسي من خلال تهاون الصفوة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة[1]

المطلب الثالث : ركائز و مقومات التنمية السياسية

أولا : ركائز التنمية السياسية

التمايز: أي "التمايز في الأدوار والأبنية السياسية وهو ما يقتضي تعدد الأبنية ووضوح الأدوار بحيث يكون لكل بنيان أدوارهُ ووظائفهُ السياسية المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة، بالإضافة إلى ذلك فيجب القيام بأنواع جديدة من هذه البنية والأدوار كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها.وفي حقيقة الأمر فان الدول التي قطعت شوطا طويلا في مجال التنمية السياسية لا تتميز بغياب الصراع، ولكن تميزها يكون في وجود آليات ومؤسسات لتنظيم الصراع من حيث أشكاله ومشاكله وكيفية معالجتها وحلها، وهكذا فإن المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في البلدان المتقدمة، حيث إنها تقدم إطار للعملية السياسية، لهذا فإن النظام السياسي يتصف بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية والغير حكومية، مثل الهيئات التنفيذية والمجالس التشريعية والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها "وتنوع كبير من الوظائف التي تحقق إنجاز العمل السياسي" بقلة الأجهزة وتعددها وينقصها التخصص في العمل الوظيفي.

المساواة: أي يجب أن تسود في المجتمع أحكام وقواعد قانونية تتصف بالعمومية، وهذه القواعد تنطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء بغض النظر على انتماءاتهم العرقية والمذهبية أو الإقليمية، وعندما يكون هناك تولي للمناصب في المجتمع فيجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة والتأهيل، وليس على اعتبارات ضيقة كالعلاقات الشخصية والقرابة والجاه وغيرها.[2]

القدرة: وهي تعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة التوزيعية وكذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة. يتضح مما تقدم إن التعددية السياسية من المسائل الضرورية الملحة

[1] – رياض حمدوش ، مرجع سابق، ص 5 .

[2] –حسن جلال العربي ، مرجع سابق، ص 21 .

لكل بلد حر يعيش باستقلال ويسعى نحو بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية والقومية، وإقامة مصالح جديدة قائمة على التوزيع العادل للثورات الوطنية والقيام بعملية البناء السياسي، وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة سلميا، ولهذا فالتعددية السياسية تعتبر عنصرا مهما من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية.

ثانيا: مقومات التنمية السياسية

أولاً: المشاركة السياسية

المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وهي تعني، عند صموئيل هنتنكتون وجون نيلسون، "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاَ، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"، وهذا ما ذهب إليه د.عبد المنعم المشاط، حيث عرّفها بأنها "شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياتهُ المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها".[1]

والمعنى الأكثر تداولاً لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك".

وهناك نفراً من الباحثين استخدم مفهوم المشاركة السياسية بمعنى "أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن رغبة المجتمع، ولهذا تتطلب الأمور ظهور التنفيذ النيابي، ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء" إن العملية السياسية تتم عن طريق ممارسة أعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية، العمل السياسي والاندماج السايكلوجي في العملية السياسية، وهذا يعني إشراك الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الأثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم من أن يلعبوا دوراً واضحاً في العملية السياسية، أي تكون السلطة عن طريق التمثيل فيها وتعتبر المشاركة السياسية بعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية، حيث عرفها إعلان "الحق في التنمية" الذي

[1] –محمد عارف نصر ، مرجع سابق، ص 21

أقرتهُ الأمم المتحدة عام 1986م عملية التنمية بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، التي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحرياتهُ الأساسية يتضح مما سبق إن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية، هو إن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية، بدون مشاركة فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءاتهم الأثنية والإقليمية والاجتماعيةوعليهِ يمكن القول إن المشاركة السياسية تعتبر المظهر الرئيسي للديمقراطية،[1] حيث إن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي الإسلامي من خلال القضاء على الأمية والتخلف، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل التنظيمات السياسية الوسيطة من الأحزاب وجماعات مصالح وجماعات ضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة مهمة من أدواة مراقبة أعمال الحكومة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية، وعند توفير الشروط المذكورة آنفاً فمن الممكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل الجماهير، وهذه المشاركة سوف تعود على المجتمع بعد فوائد يمكن استخلاصها في هذا الصدد كما يلي.[2]

1. المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

2. المشاركة تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساتهُ وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها.

3. المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

4. المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.

5. المشاركة السياسية توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

6. المشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب.

7. المشاركة السياسية تعني القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.

---

[1] -محمد عارف نصر ، مرجع سابق، ص 22 .

[2] -عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق، ص 62.

8. المشاركة السياسية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.

9. المشاركة السياسية تلعب دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع.[1]

يتضح مما تقدم إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية.

ثانياً: التعددية السياسية

إن التعددية السياسية ظاهرة ليست بالجديدة في المجتمع الواحد وإنما هي ظاهرة قديمة ، والتعددية الحزبية وجدت قبل البعثة النبوية وخلالها، حيث كان المجتمع المكي هو الوعاء الذي يستوعب جميع الذين يعيشون فيهِ، حيث كانت كل قبيلة من القبائل تشكل حزباً قائماً بحد ذاتهِ ومستقلاً عن الأحزاب الأخرى، وكانت الزعامة أي السلطة يتم توزيعها عن طريق الاتفاق بين الأحزاب أو الكتل التي كانت موجودة آنذاك وقد أشار الرسول محمد (ص) إلى وجود التعددية الحزبية عند اليهود والنصارى، حيث أكد على إن اليهود تفرقوا على إحدى وسبعين فرقة وتفرق النصارى على اثنتين وسبعين فرقة.[2]

ومن خلال الاستعراض السريع لتاريخ التعددية السياسية الذي يهمنا هنا هو تعريف ظاهرة التعددية الحزبية، فيعرفها د.سعد الدين إبراهيم على إنها "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها.

بينما يعرفها د.محمد عابد الجابري بأنها "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية.[3]

والخلاصة التي نستطيع أن نحددها إجمالاً إن التعددية السياسية لها نماذج عدة فمنها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والأيديولوجيات، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تحري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها

---

[1] –نفس المرجع ، ص 63 .

[2] –رياض حمدوش ، مرجع سابق، ص 6 .

[3] –نفس المرجع ، ص 7 .

الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر، ومن هذا فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية.

وعليهِ فمن الممكن أن نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فالتعددية السياسية تتصف بالشمولية، أي إنها يجب أن تتضمن تعددية حزبية، لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما التعددية الحزبية لا تعني تعددية سياسية، إذا كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، أي إن التعددية الحزبية جزء مكمل للتعددية السياسية.

بهذا المعنى تعتبر الديمقراطية شكل من أشكال ممارسة السلطة، على أن يكون هناك اتفاق ووئام بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية والقوى والأحزاب السياسية، على شكل الممارسة، فالمسألة الديمقراطية تبقى شكلية دون مساهمة الجميع في ممارستها، بحيث تحقق في النهاية الوحدة الوطنية عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع التي بإمكانها المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي والحفاظ على مبدأ تداول السلطة عن طريق:

1. مبدأ سيادة القانون.
2. مبدأ عدم الجمع بين السلطات.
3. مبدأ لا سيادة لفرد ولا قلة على الشعب.
4. مبدأ ضمان حقوق الأفراد.

ثالثاُ: التداول السلمي على السلطة

المقصود بالتداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسة من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق

أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكرا على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة الذي لا تعلوه سلطة أخرى.[1]

يتضح مما تقدم إن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل الأحزاب والحركات السياسية يعتبر من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال تبادل الحركات والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة[2] وهذا يعني إن السلطة السياسية لم تعد حكراً على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الآخرين، وإنما السلطة يتم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي على السلطة قائم على أساس المنافسة الحرة مابين القوى السياسية، حيث تصير المنافسة وفقاً للأحكام الدستورية والقانونية، دون الخروج عنها، لأن الخروج عنها يعني الخروج عن القانون والنظام، ومن ثم الخروج عن الديمقراطية بل مفاهيمها، لذلك فالتداول السلمي على السلطة، يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقاً للقانون، وهذا الأمر بحد ذاتهِ يعتبر ترسيخ لأسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأن الشعب بكل طوائفه، أغلبية وأقلية ممثلاً في هذه السلطة وحقهُ مصان وفقاً لأحكام الدستور، وبهذا يصبح جميع أفراد المجتمع ينتمون بقوة إلى المجتمع، ويشاركون بصورة فعاله في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتمتعون بنصيب عادل من عوائدها، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار البلد، وذلك لأن مسألة تداول السلطة ومشاركة الجميع فيها، ومن خلال قنواتها المعروفة، سوف يحقق نوع من الإجماع السياسي، الذي يعتبر أساساً لبناء وتحقيق الديمقراطية.[3]

رابعاً: حماية واحترام حقوق الإنسان

إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم يكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يعتدى عليها.

---

[1] – عز الدين دياب ، **التنمية السياسية في الوطن العربي :الضرورات و الصعوبات** ،مجلة الفكر السياسي ،القاهرة ، عدد 22-23 ، 2005 ،ص 15

[2] –نفس المرجع ، ص 17 .

[3] –نفس المرجع ، ص 18 .

ويقصد بحماية حقوق الإنسان "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلداً ما ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتهِ إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم".

في سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارستهِ في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينه ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر، والصفة الرئيسة التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون عن طريق الضمانات التي تكمل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية، ويمكن إن نتناول هذه المبادئ على الشكل الآتي:

1. مبدأ سيادة القانون.
2. مبدأ الفصل بين السلطات.
3. مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية.
4. مبدأ استقلال السلطة القضائية.
5. مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين.
6. مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها[1]

المطلب الرابع : معوقات التنمية السياسية

ومنه نستشف أن هناك نقص يشوب عملية البحث من أجل إيجاد مفهوم محدد للتنمية السياسية وذلك راجع للصعوبات التي إصطدم بها الباحثون من أجل تحديد تعريف محدد و ملائم للتنمية السياسية ومن جملة هذه الصعوبات نذكر مايلي:

1- صدور التعاريف عن رجال الدولة وصانعي القرار لا عن طريق باحثين وعلماء وبالتالي هي بعيدة عن التعريف العلمي.

[1] -عز الدين دياب ، مرجع سابق ، ص 19 .

2- أغلب الاجتهادات كانت صادرة عن باحثي ومفكري العالم الغربي وبالتالي يغلب عليها الانحياز الإيديولوجي لتجربة الغرب .

3- يرى بعض الباحثين أن التنمية السياسية هي عملية غائية تسعى إلى تحقيق أهداف النظام السياسي النهائية، كالديمقراطية، المساواة، المشاركة، الشرعية.

4- يرى مفكرين آخرين أن تحقيق التنمية السياسية مرهون باكتساب الخصائص السياسية للمجتمع الصناعي الحديث وبالتالي تكون التجارب ليست ذاتية محلية بل نابعة من الخارج.

5- كذلك تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مفاهيم أخرى كالتحديث السياسي والتغير السياسي، فالأول يعني عملية تجديد تمكن النظم السياسية من مسايرة التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع من خلال تبينها لثقافة سياسة ذات طابع عقلاني ونابعة من بيئة غير محليّة أي خارجية كالدول الغربية، أما الثاني وهو "التغير السياسي" يعني الإنتقال البطئ من التوازن الموجود، وهذا التحول يحدث في كل أجهزة الدولة السياسية والذي يصاحبه تغيرات اجتماعية مماثلة في مؤسسات المجتمع والثقافة السائدة، أما التنمية السياسية، فهي عملية مقصودة وتعد خروج عن التوازن الموجود في كل المجالات وتنطلق من فكر جديد تتميز[1] بالرشادة في التخطيط وهدفها الوصول إلى أفضل مستوى على المدى البعيد. وبالتالي فالتنمية تتضمن وتحتوي على التحديث لأنها شاملة.

ورغم هذه الصعوبات إلا أنهم حاولوا وضع بعض التعاريف التي قد تؤدي الى تقريب الرؤى حول هذا المفهوم، حيث تدارك باحثي العالم الثالث الخلل وعكفوا على التنظير في هذا المجال من أجل ظهور مجتمعات جديدة في العالم الثالث معتمدة على طاقتها الخاصة وخصائصها المنفردة دون الرجوع إلى النظريات الغربية السياسية الخاصة بالديمقراطية.[2]

[1] -عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق، ص 70 .

[2] -رياض حمدوش ، مرجع سابق، ص 10 .

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن أن نقول آن المجتمع المدني حتى يصبح على ما هو عليه اليوم قد مر بعدة مراحل أدت بيه إلى التطور والتبلور ليصل إلى مستوى أفضل مما كان عليه ، وهو الوصول بالمجتمعات الى مستوى أفضل في المشاركة السياسية من خلال عملية التنمية السياسية التي بدورها أصبحت مجال لوحدها في حقل العلوم السياسية فعلاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية هي علاقة وطيدة جدا ، فلا يمكن الحديث عن تنمية سياسية دون وجود مجتمع مدني قوي يمارس ضغطه على السلطة السياسية من اجل سد الثغرات وملئها ببرامج واقتراحات أفضل تؤدي به إلى الرقي و الاستقرار دائما .

الفصل الثاني: المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الأول: المجتمع المدني في السياق الجزائري

المبحث الثاني: تطور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في الجزائر

الفصل الثاني: المجتمع المدني في الجزائر

تمهيـــــــد :

لقد ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر على غرار باقي الدول العربية والغربية،وعلى الرغم من ظهور هذه التنظيمات منذ عهد الإستعمار الفرنسي للجزائر،إلا أن واقع وطبيعة هذه التنظيمات في تلك الفترة كانت ذات طابع سياسي ،فهي كانت تعمل على نشر الوعي التحرري وسط السكان والعمل من أجل تحرير الجزائر من الإستعمار .وعند قيام الثورة التحريرية المجيدة فإن غالب هذه التنظيمات قد انحلت داخل منظمة جبهة التحرير الوطنية .

ولكن انتهاج الدولة الجزائرية لنظام الحزب الواحد جعل هذه التنظيمات مقيدة وغير مسموح لها بالتدخل في الشؤون العامة للدولة ، ولكن مع مرور الوقت وبداية التوترات التي انفجرت في أحداث أكتوبر 1988، أدى بالدولة الجزائرية للخروج من النظام الإشتراكي ونظام الحزب الواحد وانتهاج النظام الرأسمالي والتعددية الحزبية ، ومع ظهور التعددية الحزبية فقد أطلق العنان لهذه التنظيمات للظهور على الساحة الوطنية والدخول في غمار الممارسة السياسية .

وسيتناول الباحث في هذا الفصل أربعة مباحث حيث سيتطرق في الأول إلى نشأة المجتمع المدني في الجزائر وأهم تنظيماته ومكانته في الدساتير الجزائرية ،وفي المبحث الثاني تطور هذه التنظيمات ،والمبحث الثالث سيتطرق فيه إلى دور هذه التنظيمات على الساحة الوطنية وسيقتصر على دورها في التعديلات الدستورية والعملية الإنتخابية .

المبحث الأول: المجتمع المدني في السياق الجزائري .

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة المجتمع المدني في الجزائر وأهم تنظيماته ،ثم نستعرض مكانته في دساتير الجزائر المختلفة .

المطلب الأول: نشأة المجتمع المدني في الجزائر.

تبلور الإطار القانوني للجمعيات في الجزائر مع صدور القانون الفرنسي لعام1901 ليحدد كيفية إنشاء الجمعيات وتسييرها، ولقد نشطت حركة إنشاء الجمعيات في الجزائر إبان فترة الاستعمار مع مطلع الثلاثينيات وساهمت بفعالية في بناء الشخصية الوطنية والمحافظة على مقوماتها ومن بينها جمعية العلماء المسلمين التي أنشئت في 05 ماي 1931ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر[1].

بعد الاستقلال استقرت فلسفة السلطة السياسية على فكرة إقامة دولة قوية ومستقرة،لذلك قامت بالاعتماد على التسيير الانفرادي والمركزي، الذي أدى بدوره إلى انسحاب المجتمع المدني وانتكاسه، وما عمق هذه الانتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة، تتمثل الأولى في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، والثانية على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني(الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين...الخ)، وتمثل كل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب، هذا الوضع أدى إلى تدويل المجتمع المدني ومراقبته عن قرب في كل مجالات الحياة ومنع أي مبادرة وتجنيد خارج الإطار الرسمي للدولة[2].

تكريسا للتضييق على الحركة الجمعوية والمجتمع المدني أصدرت وزارة الداخلية تعليمة وزارية بتاريخ 1964تطلب فيها من الإدارة القيام بإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات.

لكن سرعان ما صدر أمران أولهما الأمر 71-79 الذي اعتبر بأن الجمعية تمثل خطرا محدقا بالتماسك الوطني، بما تبديه من منافسة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات، كما كرس المرسومين المعدلين للأمر 71-79مبدأ تغييب الجمعيات، واستمر هذا التهميش والإقصاء حتى بعد إصدار قانون 1987 الذي كرس سيطرة وإشراف الإدارة على حرية إنشاء الجمعيات ومراقبة نشاطها وإنهائها[3].

---

[1]- يحي وناس، **المجتمع وحماية البيئة دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات** .الجزائر : دار الغرب للنشر والتوزيع،2004،ص15.

[2]- نفس المرجع ،ص19.

[3]- منير صوالحية، **المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر البنية والأهداف**. ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الجزائر، العدد19 ، 2008،ص206.

بعد ظهور بوادر ولبنات النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان من خلال التغييرات التي طرأت على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي،وتخلي الدولة عن نظام التخطيط المركزي والانفرادي ونظام الحزب الواحد لصالح التعددية الحزبية، برزت معالم التغير في تصور وظيفة المجتمع المدني خاصة بعد أحداث 1988 ، إذ حوت الجزائر على حوالي 25 ألف منظمةواتحاد ورابطة وجمعية مباشرة بعد أحداث 5 أكتوبر،حيث يربط الباحثين ظهور المجتمع المدني في الجزائر بهذه الأحداث وما تبعها من تغييرات سياسية، قانونية[1].

هذه التغيرات السياسية والقانونية ساهمت بصورة فعالة في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 وتعديل 1996 ، إذ كرست المادة 43 من دستور 1996 صراحة الحق الدستوري في إنشاء الجمعيات، إذ نصت على أن:"الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط إجراءات إنشاء الجمعيات"، ونصت المادة 41 منه على أن:"حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن" ، كما صاحب هذا الاعتراف الدستوري بحق إنشاءالجمعيات والإقرار بدور المجتمع المدني، صدور قانون الجمعيات 1990 الذي أحدث تحولاجذريا في حرية إنشاء الجمعيات وعدم إخضاعها لرحمة الإدارة سواء في إنشائها أو حلها[2].

المطلب الثاني: أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر

أولا: الأحزاب السياسية.

يوجد الكثير من المفكرين الذين يستبعدون الأحزاب السياسية من مجموع القوى والعناصر التي يتشكل منها المجتمع المدني، لكن واقعيا يمكننا أن ندخل الأحزاب السياسية ضمن عناصر المجتمع المدني، ونعتبرها أحد أهم روافد المجتمع المدني لما تلعبه من أدوار حاسمة في صنع القرار السياسي، كما تعد الأحزاب السياسية في الجزائر جزء من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية بها.

لقد جاء قانون الجمعيات السياسية الصادر في سنة 1989 بمثابة الضمان الذي يضمن التسيير الحسن والتنظيم الأمثل للحياة السياسية في الجزائر، فقد عرف المشرع الجزائري الحزب بأنه: "يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر ربحاً."والملاحظ أن جل الأحزاب الجزائرية المتواجدة على الساحة السياسية لم تراعِ قيم التنافس والصراع السلمي والتنوع بين الذات والآخرين، وحق الآخرين في تكوين منظمات مجتمع مدني، بدليل أنه لم يتم التداول على قيادتها منذ أن كانت سرية، كما يلاحظ بأن الحزب ليس دائماً ظاهرة سياسية قابلة لأن تصنف في

---

[1] – مصطفى كيحل، **دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الرشيد**،ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1 ، سطيف، الجزائر،8-9أفريل2007 ،ص164.

[2] – يحي وناس ، مرجع سابق ،ص22.

خانة المجتمع المدني، بل يمكن أن يكون الحزب جزءً من بنيان الدولة حتى ولو كان لا يشارك عملياً في السلطة ولا يتحكم في جهاز الدولة نظرياً، ويمكننا أن نلمس قيمة هذه الملاحظة كلما استحضرنا طبيعة الحياة السياسية في مجتمعات العالم الثالث[1].

ثانياً:التنظيمات النقابية

لا يقتصر تعدد تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر على الأحزاب السياسية، بل إن التنظيمات النقابية تشكل أحد أقوى التنظيمات المدنية فيها، فجميع الدساتير الصادرة في الجزائر منذ الاستقلال تضمن ممارسة الحق النقابي.

لكن ما يمكن تسجيله هنا، هو أنه بالرغم من هذا الاعتراف القانوني لحق الفعل النقابي وعلى رأسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، إلا أن التبعية لهذا التنظيم سابقاً للحزب الواحد ومن خلاله للسلطة لم يفتأ يلقي بظلاله عليه حتى في ظل الدستورين الأخيرين، وهو ما يقلل من فعالية هذا التنظيم في سبيل تحقيق أهدافه كإحدى أدوات المجتمع المدني التي تسعى إلى خدمته وصيانة حقوقه بعيدا عن ضغط السلطة. وهذا ماكان مدعاةً لبروز نقابات جديدة منافسة له أصبحت بمرور الوقت تكسب شعبية في صفوف العمال لنشاطها البارز مؤخراً في مجال المطالبة والعمل النقابي الذي يضمنه الدستور[2].

ثالثاً: الجمعيات المدنية

تشكل الجمعيات المدنية بمختلف اتجاهاتهاوتنوع نشاطاتهادعامة متينة من دعائم المجتمع المدني في الجزائر،حيث أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية 93654جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على المستويين الوطني والمحلي ،حسب عملية جرد أعلنت نتائجها في 2012/01/12 [3]، ويعتبر القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12جانفي2012 المتعلق بالجمعيات ،يهدف هذا القانون تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها ،وحسب المادة 02 منه تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين و/أومعنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة ،ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها ،لا سيما في المجال المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني[4].

وتختلف الجمعيات المدنية عن الجمعيات ذات الطابع السياسي،ويلزم المشرع بألاتكون هناك علاقة بين

---

[1] – عبد الإله بلقزيز،**المجتمع المدني في الوطن العربي**،مناقشات حول ندوة لمركز الوحدة العربية،2003،ص264.

[2] – الشروق أون لاين ،الأحد26ماي2013 ،نقلا عن موقع http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=69157

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،العدد 02، 2012/01/15 ،ص34.

[4] – سمير شعبان،**المجتمع المدني وتأثيره في التعديلات الدستورية**،قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر،جامعة باتنة،06-11-2009،ص1.
http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=69157

هذين النوعين من الجمعيات سواء من الناحية التنظيمية أوالهيكلية أوالمساعدات المالية، لكن نرى أن هذا الأمر ينافي واقع الجمعيات في الجزائر،فالعرف عند هذه الجمعيات السياسية خاصة هوالسعي إلى تأسيس جمعيات مدنية تكون وسيلة تعبوية وأحياناً كثيرة كوسيلة ضغط إذا ما كانت أهدافها مطالبية كالنقابات والتنظيمات الطلابية.وهذا ما يسوقنا إلى واقع تنظيمات المجتمع المدني في الجزائربشتى أطيافه،فالملاحظ يرى أنها تفتقد للمعايير التي يجب أن تسير عليها،وأفضل دليل على ذلك هوعدم استقرارهاوكثرة الانقلابات والصراعات التي تشهدها معظم تلك التنظيمات، مماشكل عائقاً أمام نموهاوتطورها،ضف إلى ذلك قضية التمويل والدعم التي جعلت من عملها كهيئات مستقلة عن السلطة أمراً غير ممكن، مما يقلل من فعاليتها في الحفاظ على حقوق الأفراد والجماعات أمام التعسف الذي قد يصادفونه منها[1].

رابعاً: الإعلام

بمجرد صدور دستور1989، الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية وبحرية الصحافة وتنوعها (المادة39 منه) تدعّم الإعلام العمومي والجهوي بإصدارات جديدة ومتنوعة بتنوع الجمعيات السياسية الناشئة، وأصبح بالتالي مؤسسة ذات صبغة إعلامية ثقافية، وأضحت الهيئات الإعلامية بمثابة مكون آخر يدعم تشكيلات المجتمع المدني بأنواعه.

وبالرغم من النقد الذي طال العمل الإعلامي في الجزائر وخاصة في أعوام الأزمة التي مرت بها الجزائر، إلا أن الإعلام لعب بالفعل دورا مهما بجانب باقي تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل تنظيم شؤون المجتمع وتدبير نشاطاته والتعبير عن مصالحه والدفاع عنها.

المطلب الثالث: مكانة المجتمع المدني في دساتير الجزائر المختلفة

تلعب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات وروابط وتعاونيات دوراً فاعلا في تنمية المجتمع وتحقيق توازنه على كافة المستويات محليةً ودولية، وفي عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي من أجل إحلال ونشر وتعميم النماذج الرائدة في الممارسة الديمقراطية، فهي تشكل واسطة بين الفرد والدولة، حيث لا يستطيع الفرد مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه إلا من خلال عضويته في أحد التنظيمات المجتمعية، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية يمكن لهذه المؤسسات أن تشكل في الوقت ذاته مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، إذ أنها تزود أعضاءها بقدر كافٍ من المهارات التنظيمية والسياسية، وتشبعهم بالثقافة السياسية التي لا يمكن الحصول عليها في الأسرة أو المدرسة أو مكان العمل .لهذا بات من الضروري على بلدان الوطن العربي أن تعيد النظر في سياساتها تجاه مؤسسات المجتمع المدني من أجل مجتمع ديمقراطي حر ومستقل[2].

---

[1] – المرجع السابق،ص2.

[2] – خلفه نادية ،**مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية**،رسالة ماجستيرفي القانون العام،كلية الحقوق ،جامعةباتنة، 2003/2002، ص100.

والحديث عن مكانة المجتمع المدني في دساتير الجزائر المختلفة يتطلب منا تقسيم ذلك إلى فترتين، فترة ما قبل دستور 1989، وفترة ما بعد دستور 1989.

أما الفترة الأولى فنعني بها دستوري 1963 و1976، فالدستور الأول نشأ في ظروف داخلية تمتاز بالصراع والتناحر على السلطة وكيفية الاستيلاء عليها، فلعبت القوة العسكرية آنذاك دوراً في إعطاء الحزب الواحد مهمة قيادة الجماهير الشعبية ومراقبة سياسة الأمة. ولقد نص دستور 1963 على حق المواطن الجزائري وحريته في تأسيس الجمعيات والاجتماع في المادة 19. كما نص في المادة 20 على حقه النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات، إلا أنه قيدها بالقانون وعدم استعمالها في المساس باستقلال الأمة وسلامة الأراضي الوطني والوحدة الوطنية ونظام الأحادية الحزبية .. الخ ،ومقابل ذلك وخوفاً من أن تنشأ مؤسسات قد تهدد كيان السلطة الحاكمة والحزب الواحد، واستناداً إلى المادة 23 من دستور 1963 قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة[1].

ولما جاء دستور 1976 أكد هو أيضا وبشكل صريح على تبنيه لفكرة التنظيم السياسي الواحد، والذي ألحقت به ستة تنظيمات جماهيرية بارزة آنذاك وهي: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والمنظمة الوطنية للمجاهدين، والاتحاد الوطني للشبيبة لجزائرية، والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والتنظيمات العلمية والثقافية والمهنية.جميع تلك المنظمات يمنحها الميثاق الوطني دوراً في المشاركة في حياة الأمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، لكن مع خضوعها إدارياً وأيديولوجياً للحزب وتوجيهاته.

من كل ما سبق يمكن القول أنه وإن كان لتكوينات المجتمع المدني حضور في النص الدستوري لسنتي 1963 و1976 مع تنوع ميادين عملها إلا أن هيمنة الحزب الواحد عليها باعتباره الموجِّه والمراقب يقلل ويَعدم أحياناً فعالية وحيوية هذه المؤسسات المجتمعية، مما يجعلنا أن نصف مكانة المجتمع المدني في هذين الدستورين بمكانة قانونية وليست فعلية.

أما الفترة الثانية والتي نعني بها دستوري 1989 و1996؛ فلقد شكلت المصادقة على دستور 1989 منعطفاً قانونياً جذرياً أمضى رسمياً وقانونياً على إلغاء الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي، وبدأ بترسيخ الممارسة الديمقراطية على مستوى النصوص، بصياغة منظومة قانونية تسمح بالتعددية السياسية، والضمان لها بحرية التنظيم والتجمع والتعبير وإبداء الرأي.

لكن يمكننا أن نقر في هذا المقام، أن اعتماد دستور 1989 للنظام الليبرالي الحر والمعتنق للنمط الديمقراطي، والمتسم بتخلي الدولة عن كثير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية؛ لم يكن نتيجة اختيار أو قناعة

[1] – اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت: مركز الوحدة العربية ،2002 ،ص95.

سياسية سابقة، وإنّما كان وراءه العديد من الأسباب والخلفيات وبضغط عدة عوامل ساعدت على التحرك في هذا الاتجاه الجديد[1].

إنّ دستور 1989 كان خطوة هامة في بناء صرح المجتمع المدني في الجزائر، فقد أقر حقوقاً اجتماعية للمواطن، وبعض الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها الدولة والمتوقفة على مقدرتها الاقتصادية (المادة 50،51 ،52)، وارتكز الدستور على أسس ديمقراطية بتكريس الملكية الخاصة (المادة 49) ومبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية (المادة 14) وإقرار التعددية الحزبية (المادة 40) والنص على دور الجمعيات والأفراد في الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية (المواد 32، 39) والمادة (53) التي تؤكد الحق النقابي وتعترف به لجميع المواطنين وتحميه بقوة القانون.

أما دستور 1996 فأول خاصية تلاحَظ عليه هي توسيعه لنطاق المجتمع المدني وجعله يحتوي على حيز ينبئ بالتغيير من أجل التطور، فقد جاء بمواد جديدة وأضاف تعديلات إلى مواد كانت موجودة في الدساتير السابقة وخاصة دستور 1989.إن نطاق المجتمع المدني الذي أراد أن يرسيه الدستور الحالي يتبين من خلال العديد من المواد التي تريد أن تكرس جملة من الأفكار أهمها: مراقبة الشعب لعمل السلطات العمومية من خلال المجالس المنتخبة(المادة 02/14)، ومشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية (المادة 16)، وضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية بواسطة الجمعيات سواء منها السياسية أو المدنية(المادة33)، وضمان إنشاء الجمعيات وحرية التعبير والاجتماع(المادة 41)، وضمان حق إنشاء الأحزاب السياسية في إطار القانون واحترام القيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية(المادة42)، وضمان الدولة لإنشاء الجمعيات والتشجيع على ازدهار الحركة الجمعوية(المادة43)، وضمان الحق النقابي لجميع المواطنين(المادة56).

تلك هي مجمل النصوص التي تحدد الإطار القانوني للمجتمع المدني، وبالتالي تحدد مكانة هذا المجتمع دستورياً وقانونياً، وهي بلا شك مكانة مرموقة، لا يبقى إلا استغلال كل الإمكانات والوسائل لتجسيد وتفعيل المجتمع المدني الذي أصبح أحد المتطلبات الأساسية في الدولة العصرية، مع الإقرار بوجود عدة عقبات أمام هذا الصرح القانوني ومحاولة تجسيده على أرض الواقع[2].

[1] – السعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري** .الجزائر : دار الهدى للطباعة ،ص177.

[2] – سمير شعبان، مرجع سابق، ص 4 .

المبحث الثاني: تطور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

على الرغم من أن الظهور الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر كان عند تخلي الجزائر عن نظام الحزب الواحد والتحول نحو التعددية الحزبية حيث كان أول إقراربالحق في تكوين منظمات المجتمع المدني من طرف الدولة الجزائرية في دستور 1989،إلا أن هذا لاينفي أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر قد بدأت في الظهور منذ العهد الإستعماري ، حيث ظهرت عدة أحزاب وجمعيات كانت تعمل على تحرير الجزائر وإخراج المستعمر منها.

وفي هذا السياق سوف نميز بين ثلاث مراحل أساسية و هي :

1- المرحلة الاستعمارية.

2- مرحلة ما بعد الاستقلال لغاية .1989

3- مرحلة ما بعد .1989

1- المرحلة الاستعمارية.

من المعروف تاريخيا أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمل على طمس معالم الشخصية الوطنية بمكوناتها الأساسية في محاولة يائسة لتنفيذ مخططه الاستعماري الاستيطاني، و لذلك فقد عمق نموذج الدولة الاستعمارية بممارستها القمعية العداء بين الشعب الجزائري و الدولة الفرنسية، رغم ظهور بعض الجمعيات المهنية و الثقافية والخيرية مستفيدة من القانون الفرنسي الصادر في سنة 1901 الخاص بالجمعيات[1]، إلا أن هذه الجمعيات لا يمكن اعتبارها في عداد المجتمع المدني في ظل العلاقة الاستعمارية،حيث غلب العمل السياسي على جل نشاطاتها، وذلك عن طريق نشر و تشكيل الوعي الوطني التحرري، كما لعبت دورا نضاليا في تعبير الجزائريين عن رفضهم لمحاولات طمس معالم شخصيتهم، فضلا عن الدور الخيري و التضامني، حيث عمل الاستعمار على تهميشها و محاصرتها، كما برزت في هذه الفترة أيضا جمعيات ذات طابع سياسي

[1]- محمود بوسنة، **الحركة الجمعوية في الجزائر نشاتها و طبيعة تطورها و مدى مساهمتها في تحقيق الامن و التنمية**، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد 17، جوان 2002 ص 139

و أحزاب سياسية حملت لواء الحركة الوطنية التحررية، التي انصهرت جميعها – تقريبا– ضمن الثورة التحريرية[1].

2– مرحلة 1962 – 1989 :

بعد الاستقلال طرحت عدة قضايا و خيارات ،على أساس أنها تشكل أولويات السلطة و منها إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة (دولة ما بعد الاستعمار l'état post colonial) و ما تتضمنه من إعادة البناء المؤسساتي،و بعث الاقتصاد المحطم، والهياكل الإدارية الهشة، و إعادة بناء البناء الاجتماعي الذي لم يكن يستند إلى أي أساس تنظيمي (سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا).

ورغم تضمين أول دستور للجزائر المستقلة سنة 1963 في مادته 19 حرية تكوين الجمعيات، إلا أن مؤتمر جبهة التحرير الوطني المنعقد سنة 1964 أكد على عدم جدوى تكوين الجمعيات، التي قد تؤثر على المصلحة العامة، في مقابل بعث الحزب الواحد الطليعي ذي القدرة على تعبئة الجماهير و تأطير القوى الحية (العمال ، الفلاحين، الشباب، النساء و المجاهدين) ضمن منظمات جماهيرية تعمل تحت سلطة الحزب ووصايته، وتوجيهاته[2].

إن المهام الكبرى التي انيطت بالدولة الوطنية، أجلت مرة أخرى التعامل مع المجتمع المدني كإطار مؤسساتي و تنظيمي، حيث أن الاتجاه نحو دولتة ETATISATIONكل شيء و تولي الدولة لمهام الإدارة و الإشراف على السياسة المحلية من توظيف وتشغيل، وصحة وتعليم، أدى إلى استمرار هيمنة الدولة على المجتمع المدني، حيث تبنت السلطة خطابا تحديثيا يقوم على مفاهيم جديدة تهدف إلى تغيير البنية المفاهيمية السائدة في إطار المجتمع التقليدي، فالاشتراكية والعدالة الإجتماعية والمساواة ، ووحدة التصور والعمل كمنهج للتفكير والممارسة جرى ترسيخها في الذاكرة، و تطبيقها عبر تحديد التوجهات السياسية و خيارات التنمية، وأولوياتها، على الرغم من أن هذه المفاهيم ترسخ في الواقع سلطة الدولة و إعادة إنتاج هيمنتها على المجتمع المدني المغيب، وهكذا تم إلحاق المجتمع المدني بالمجتمع السياسي وفقا لمنطق الشمولية التي طبعت السلطة خلال الثلاثة عقود التي تلت الاستقلال[3].

---

[1]– بلقاسم نويصر،**التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**،مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية،جامعة سطيف2،العدد14، جوان 2011 http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=69157

[2]– بوجمعة عشير ،**الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر**، ندوة المبادرة العربية من اجل حرية الجمعيات ،عمان الأردن ،9-10 ماي 1999.

[3]– نفس المرجع ،ص6.

3- مرحلة 1989 و ما بعدها (دستور 26 فيفري 1989):

بفعل تقييد القانون لحرية إنشاء جمعيات المجتمع المدني، و في خضم تزايد التوترات الاجتماعية نتيجة لانسداد الأفق السياسي، والتباين الاجتماعي الصارخ، إضافة إلى التهميش والإقصاء لفئة الشباب عن المشاركة في القرارات الحاسمة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فضلا عن فشل نموذج التنمية الذي استند إلى الاشتراكية كخيار استراتيجي، أدى ذلك إلى بروز أرهاصات للتغيير، لعل أبرزها أحداث الربيع الامازيغي في افريل 1980، الذي اندرج ضمن سياق النضال من اجل حقوق الإنسان والديمقراطية حسب رموز هذه الحركة ، بالإضافة إلى أحداث الخامس من أكتوبر 1988، التي أبرزت مقدار الهوة بين السلطة السياسية و المجتمع، فضلا عن انكشاف الوضع المتردي في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، حيث شكلت هذه التوترات نقطة تحول بارزة في تاريخ الجزائر المستقلة[1] .

وفي ضوء المؤشرات السابقة الذكر، كان من الضروري على السلطة السياسية أن تعيد النظر في القوانين والتشريعات باتجاه صيانة الحريات ، الفردية والجماعية ،وحقوق الإنسان، والحق في تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي[2] ، حيث شهدت الفترة التي أعقبت الاستفتاء على التعديلات الدستورية نموا متزايدا لتنظيمات المجتمع المدني الممثلة لمختلف الفئات الاجتماعية و منها: النقابات المستقلة المتمثلة للنخب المستنيرة في المجتمع (أساتذة جامعيون، أساتذة ثانويون، أطباء) و منظمات نسائية و جمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات الثقافية والجمعيات التطوعية، فضلا عن ميلاد العشرات من الأحزاب السياسية، التي تعدى عددها الستون حزبا، وآلاف الجمعيات.

[1]- المرجع السابق،ص7.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في الجزائر

هناك عدة أدوار وعمليات هامة تقوم بها مؤسساته للتأثير على النظام السياسي ومحاولة إحلال الديمقراطيةفي الدولة.كما أن للدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من محاولة تكوين علاقات وروابط وثيقة الصلة بين الدولة والمجتمع أثر بالغ في تحقيق الديمقراطية،حيث تكون هذه الوظائف المختلفة بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياةوأسلوب لتسيير المجتمع ولكن هذه الديمقراطية لاتتحقق في أي مجتمع مالم تصبح منظمات المجتمع المدني فيه ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية ،بما تضمه من أحزاب ونقابت وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية...إلخ. وبما أنه للمجتمع المدني أدوار ووظائف مختلفة فسنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على دور المجتمع المدني في التعديلات الدستورية وكذا تأثيره على العملية الإنتخابية في الجزائر.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في التعديلات الدستورية

أولا:وسائل التعبير والتغيير المتاحة للمجتمع المدني

إنّ الاعتراف القانوني والدستوري بالمجتمع المدني،صاحَبه أيضاً تنظيمٌ في طرق ووسائل التعبيروالتغيير أيضاً، فالمجتمع المدني هو كيان يملأ الفراغ الذي يوجد بين المجتمع والدولة،ووسائل الاتصال بينهم هي أفضل الطرق لإسماع انشغالات ومطالب المجتمع، سواء لكسب التعاطف وتوعية الناس بمصالحهم، أو توجيه رسائل إلى المسؤولين للعمل على تصحيح الوضع القائم[1].

ويمكننا أن نجمل أهم طرق ووسائل التعبير والتغيير المتاحة للمجتمع المدني في الجزائر دستورياً وقانونياً – بغض النظر عما يفرضه قانون الطوارئ الصادر في 1992 عليها –فيمايلي:

1– الاجتماع واللقاءات: وهذه الوسيلة مكفولة دستورياً من خلال المادة 41 من الدستور الجزائري. فمنظمات المجتمع المدني من خلال عقد الاجتماعات واللقاءات المفتوحة تستطيع أن تبلغ رسائلها وانشغالات المواطنين، وكذلك توعيتهم بمصالحهم ومشاكلهم التي يعيشونها.

2– العمل التوعوي والإرشادي: وهو من أهم وسائل مؤسسات المجتمع المدني للتواصل مع المجتمع وإيصال رسائلها إلى المسؤولين، وفي هذا الإطار نجد مثلا أن قانون الجمعيات 31/90 السابق الذكر قد نص في المادة 19 منه على أنه يمكن للجمعية أن تصدر وتوزع في إطار التشريع المعمول به نشريات ومجلات ووثائق

[1]– ستيفن ديلو،**التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**. (ترجمة ربيع وهبة) ، مصر: ،المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003،ص85.

إعلامية وكراسات لها علاقة بهدفها. كما أن لمنظمات المجتمع المدني الأخرى حرية التواصل مع وسائل الإعلام والنشر المختلفة وكذا تطوير مواقع الأنترنيت، كفضاءات إضافية لإيصال صوتها وإسماع انشغالات المجتمع من خلالها.

3- التواصل فيما بين منظمات المجتمع المدني: لا يوجد في نص القانون أية مادة تحظر على الجمعيات العمل بشكل جماعي حتى أن بعض الجمعيات في بعض الولايات نجدها تشكل اتحادات فيما بينها للعمل الجماعي، وهذا مايجعل منه وسيلة أخرى ذات جدوى لتفعيل نشاط الجمعية لإيصال صوتها والتعبير عن آمال المجتمع وآلامه. حسب المادة 22 من قانون الجمعيات الجزائري ،فإنه يمكن للجمعيات المعتمدة أن تنخرط في جمعيات أجنبية تنشد الأهداف نفسها أوأهداف مماثلة في ضل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، مع أن هذا الانضمام يلزمه موافقة وزير الداخلية[1].

4- الإضراب والاعتصام والمقاطعة:وهي وسائل يمكن توصيفها بوسائل الضغط والاحتجاج، وعادة ما تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني عندما تصل مراحل الحوار مع السلطة أو عدم جدوى الوسائل الأخرى في إيصال رسائلها أو التفاعل معها لإحداث التغيير اللازم، وهي وسائل محفوفة ببعض المخاطرة لذا عادة ما تعمد الدولة بعد الاعتراف بشرعيتها إلى تقييدها ببعض الشروط حتى لا تخرج عن الإطار المطالبي السلمي، لأن أغلب الصدامات التي تحدث تكون جراء انحراف هذا النوع من وسائل التعبير والتغيير عن أهدافه، أو تجاوز القائمين عليه للضوابط المشروعة لتنظيمه[2].

ثانيا: التأثير المباشر وغير المباشر للمجتمع المدني في التعديلات الدستورية

لمحاولة دراسة دور المجتمع في التعديلات الدستورية ،فإنه يمكننا طرح التساؤل التالي: كيف يمكن للمجتمع المدني أن يؤثر في التعديلات الدستورية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر؟

إن الإجابة على هذا التساؤل قد يبدو صعباً بالنسبة لواقع المجتمعات العربية التي تتسم فيها الدولة بالنمطية المركزية في الحكم، والعلاقة المتوترة عادةً بين السلطة فيها وبين هيئات منظمات المجتمع المدني بشتى أطيافه.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم رئاسي ،"يمكن للجمعيات المعتمدة أن تنخرط في جمعيات أجنبية..... وفي حالة الرفض يكون قراره قابل للطعن في اجل 30 يوم" ،الجريدة الرسمية ،العدد02، 2012/01/15 ،ص36.

[2] – سمير شعبان،نفس المرجع السابق،ص9 .

لكن يمكننا أن نقر بأن المجتمع المدني قد يشارك بطريق غير مباشر في المراجعات والتعديلات الدستورية من خلال مشاركته الفعالة بالوسائل التعبيرية المتاحة له في النقاش الوطني الذي قد يفتحه عن قصد في اتجاه معين، من أجل لفت الأنظار إلى بعض النقائص أو الثغرات التي يراها تمس بمصالح وآمال المجتمع، وإن لزم الأمر إلى اللجوء إلى بعض وسائل الاحتجاج من خلال المساحات المتاحة قانونياً، ويمكننا هنا التمثيل بما حدث في المجتمعات والدول الغربية التي يعرف المجتمع المدني فيها نوعاً من النضج السياسي، كما حدث بالنسبة للجمعيات النسوية في مطالبتها بحقوقها المدنية والسياسية في العديد من الدول، وكذلك النشاط البارز للمنظمات المناهظة للعنصرية والتمييز العنصري التي كانت تطالب بتعديل الدساتير التي أجحفت في حق فئات من تلك المجتمعات.

أما في الدول العربية فيمكننا التمثيل بالجزائر كمثال للتأثير المباشر وغير المباشر لمنظمات المجتمع المدني في مراجعة وتعديل الدستور بشتى الطرق، وذلك من خلال نشاط منظمات المجتمع المدني التي تحركت مباشرة بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 للمطالبة بشتى الوسائل المشروعة آنذاك لتعديل الدستور وفتح الميدان السياسي الذي كان منغلقاً على حزب واحد، وعدم التضييق على الأفراد وحماية حقوق الإنسان وحرية التعبير، وهذا ماحدث بالفعل، وكرسه دستور 1989[1].

وبعيدا عن كل الخلفيات السياسية و التوصيفات القبلية التي اصطبغت بها الأحداث التي عرفتها منطقة القبائل، وتجاوزاً لكل القراءات التي قد ترتبط بتحليل أهداف تلك الحركات التي تمتد تاريخياً منذ الاستقلال إلى غاية صدور دستور 1996 ، فإننا يمكن أن نقر بأن هذه التجربة أيضاً قد كان لها تأثيرٌ مباشرٌ وغير مباشر في العمل على إحداث تعديل دستوري مهم يخدم بعضاً من أهداف المجتمع المدني التي ناضل من أجل إرسائها، وهذا ما ترجمه التعديل الدستوري لسنة 1996، حيث وبالإضافة إلى الحيز الكبير الذي أقرّه بتوسيعه لنطاق المجتمع المدني وجعله يحتوي على مجالات أخرى تنبئ بالتغيير من أجل التطور؛ فإننا أيضا نلاحظ تغييراً حتى في ديباجة الدستور بخصوص موقع الأمازيغية كأحد المكونات الأساسية للهوية الجزائرية الثلاثية الأبعاد، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية.

لكن بالرغم من كل ذلك فإننا يجب أن نقر بأننا لازلنا بعيدين عن مجتمع مدني فعال في الجزائر يرقى إلى طموحات الشعب في التغيير والتأثير في الساحة السياسية والاجتماعية، فمنذ صدور قانون الطوارئ لسنة 1992 والذي تم رفعه سنة 2011 فاعن العمل المدني أصبحت تتحكم فيه معايير أخرى بعيدة عن المعنى الحقيقي

[1] – سمير شعبان ،مرجع سابق،ص10

للمهام والأدوار التي يجب أن يلعبها كوسيط أساسي بين المجتمع والدولة[1].

ويعتقد أن هناك نية في تدارك الأمر من طرف السلطة في الجزائر، بدليل تضمين مادة دستورية على وجوب العمل على إنشاء الجمعيات والتشجيع على ازدهار الحركة الجمعوية في المادة 43 من الدستور، ولقد أسّست مؤخراً أكاديمية للمجتمع المدني بالجزائر تعمل على ترشيد العمل الجمعوي وتفعيله، والذي سيثمر مجهودها عن قريب في تأسيس أول معهد لتدريب قادة المجتمع المدني في الجزائر، والذي سيتولى مهمة تكوين مسؤولي الحركات الجمعوية والمكاتب التنفيذية وحتى رؤساء المجالس الشعبية البلدية في العديد من المجالات، إذ تشير إحصائيات خاصة بالأكاديمية أن 60 بالمئة من رؤساء الجمعيات مستواهم العلمي يتراوح بين السادسة ابتدائي والثالثة ثانوي، وأن 15 بالمئة منهم جامعيون يفتقدون للكفاءة والقدرة على تسيير الجمعيات، بينما يستعمل 25 بالمئة من رؤساء الجمعيات مناصبهم للحصول على مصالح شخصية وأموال يحولونها إلى رصيدهم الشخصي مما يطعن في مصداقية تلك الجمعيات[2].

المطلب الثاني: تأثير علاقة المجتمع المدني بالدولة على دوره في الانتخابات وعلى العملية الانتخابية

العلاقة القائمة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة أثرت على دور المجتمع المدني في الانتخابات،وهو ما أثر بدوره على العملية الانتخابية في عدة مستويات .وعليه سنقوم بتحديد تداعيات تلك العلاقة على دور المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات، ثم تحديد أثر ذلك على العملية الانتخابية في المقام الثاني.

أما عن الدور الذي يؤديه المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات، والذي يمكن تحديده عبر مراجعة ما قام به خلال الانتخابات السابقة، فإنه نظرا لعوامل عدة مرتبطة بطبيعته وتشكيله،ومتأثرا بطبيعة علاقته بالدولة ، فإنه يعرف تحولا ملحوظا في الدور الذي يقوم به، إذ تمت ملاحظة أنه يقوم بما يلي:

1/- التعبئة لصالح مرشح السلطة :قامت عديد الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية الأخرى بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين وتحسيسهم بأهمية الانتخابات، وبضرورة التصويت، ولكنه بدلا من الدور الأصلي المتمثل في الحث على مرشح يناسب طموحات الناخبين بكل حرية، راحت تلك التنظيمات تمارس الدعاية والتعبئة لصالح مرشح محدد هو مرشح السلطة، وهذا يعتبر خروجا عن الدور المفترض لمجتمع مدني ديمقراطي في نظام سياسي ديمقراطي مثلما أشرنا سابقا.

2/- المساندة والدعم الصريح لمرشح السلطة :في الوقت الذي تشكل فيه تنظيمات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية تحالفات لمراقبة الانتخابات والحفاظ على نزاهة ومصداقية نتائجها، تشكل تحالفات في النظان السياسي الجزائري لدعم ومساندة مرشح السلطة .ولم تخف مختلف تنظيمات المجتمع المدني الجزائري دعمها

[1]- عبد الإله بلقزيز،مرجع سابق،ص266.

[2]- أحمد شنة ،رئيس أكاديمية المجتمع المدني،تصريح خاص ليومية الشروق ،العدد2268، 06أفريل2008، ص 10 .

الصريح لمرشح السلطة في أغلب الانتخابات التي أجريت حتى الأن، فالانتخابات الرئاسية لسنة2004عرفت عدة تحالفات جمعوية اتخذت مواقف مساندة للرئيس بوتفليقة على غرار الإتحاد العام للعمال الجزائريين وتحالف جمعيات الوسط، ووصل الضغط والإغراء إلى حد إعلان أحد أهم الأحزاب الإسلامية المنحلة(الجبهة الإسلامية للإنقاذ) مساندة الرئيس بوتفليقة على لسان أحد قادتها المستقر في ألمانيا" رابح لكبير"[1].

وحتى الجمعيات النسوية ساندت مرشح السلطة ولم تساند المرشحة الأولى في العالم العربي للانتخابات الرئاسية الجزائرية" لويزة حنون".ووصل الحد إلى أن تلك الجمعيات النسوية التي كانت تطالب بإلغاء قانون الأسرة لم تساند مرشحين شاطروها هذا الرأي، وساندت الرئيس بوتفليقة الذي كان متحفظا في برنامجه على هذه المسألة مطالبا بتعديلات جزئية.وهناك اعتراف واضح حتى من قبل المسؤولين بالدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني الجزائري لصالح مرشح السلطة، الرئيس الحالي، وقد جاء على لسان عبد العزيز بلخادم سابقا : « نحن ندرك أهمية المجتمع المدني في بلادنا، وقد رأينا الدور الأساسي الذي أداه في الانتخابات الرئاسية السابقة، وفي التعبير عن رغبته الملحة في استمرارية تطبيق برامج فخامة عبد العزيز بوتفليقة مؤخرا، إلى جانب، التجنيد الشعبي الذي أظهره[2]....»

3/- يغض المجتمع المدني الجزائري الطرف عن عديد الإجراءات الحاسمة على مستوى العملية والانتخابية، خاصة ما تعلق :بقانون الانتخابات، تعيين موظفي الانتخابات، وتسجيل الأحزاب والناخبين وتحديد المرشحين....

4/- هناك شبه غياب لمنظمات المراقبة الانتخابية المدنية غير الحزبية في الجزائر، باستثناء المراقبين الدوليين...

5/- وسائل الإعلام المكتوبة، رغم اقتصار تأثيرها على فئة مجتمعية تتوفر على حد أدنى من المستوى التعليمي، يعمل بعضها على إرضاء السلطة ومرشحيها انتهازا للفرصة للتخلص من بعض الضائقات المالية والإجراءات البيروقرطية التي تواجهها، والبعض الآخر يمارس معارضة من أجل المعارضة والتي تؤثر على مصداقيتها لدى القراء، وينعكس أثرها لصالح السلطة ومرشحيها [3].

---

[1]- جمعية نساء في اتصال بالتعاون مع معهد بانو باريس، **المجتمع المدني والانتخابات الرئاسية** ، التزامات وحدود نشاط المجتمع المدني أثناء رئاسيات أفريل 2004 في نظر الصحف المكتوبة، الجزائر: ،سبتمبر 2004 ، ص 05.

[2]- نفس المرجع ،ص06.

[3]- عبد العزيز بلخادم (الكلمة الافتتاحية)، **الندوة الدولية حول البرلمان المجتمع المدني الديمقراطية**، مجلة الوسيط ، 27-28 أفريل 2008 ، ص 24.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل وما يحتويه من دراسة حول المجتمع المدني الجزائري يمكن القول ان المجتمع المدني الجزائري قد مر بعدة مراحل ومنعرجات حتى يكون في هذا المستوى اليوم ، فالمجتمع المدني الجزائري هو وليد عدة تطورات واجه بها النظام الجزائري ليكون له يد في التنمية السياسية خاصة تعديل الدستور وظهور التعددية بعد أحداث أكتوبر 1988 ، فهي السبب الرئيسي وراء الانفتاح الذي شهده النظام الجزائري .

الفصل الثالث: منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية السياسية

المبحث الأول : الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية

المبحث الثاني: الجمعيات ودورها في التنمية السياسية

المبحث الثالث: النقابات المهنية ودورها في التنمية السياسية

المبحث الرابع : معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية

الفصل الثالث: تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية السياسية

تمهيـــــــد:

لقد ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر منذ الإستعمار حيث كانت هناك أحزاب سياسية في فترة الإستعمار تنشط من أجل تحرير الجزائر على غرار حزب جبهة التحرير الوطني ،وكذا الجمعيات ألتي أسستها الحكومة الفرنسية أو ألتي أسسها الجزائريون مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسسها العلامة عبد الحميد بن باديس،وكانت هناك أيضا وسائل الإعلام الحرة،وغيرهاوقد استمرت هذه المنظمات في النشاط حتى بعد الإستقلال رغم أن الجزائر كانت في ضل حكم الحزب الواحد،ومع انفتاح الجزائر على نظام التعددية الحزبية وتبنيها للنظام الديمقراطي بدأت الإنطلاقة الفعلية لنشاط منظمات المجتمع المدني ،وقدظهرت هذه التنظيمات في مختلف المجالات.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية

لقد عرف المشرع الجزائري الحزب بأنه يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف الربح[1].

المطلب الأول: البنية الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران سلس ومرن للنخبة،فبقاء القيادات واستمرارها،وغياب التناوب على القيادة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة. إن توجه بنية الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الكرتلة أو الاحتكار، فالأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد.

فهناك واقع مظلم للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي وطموح التغيير على مستوى القواعد الحزبية، ونتيجة لعدم المرونة في التناوب على السلطة فقد عرفت الأحزاب السياسية أزمات سياسية عشية انعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل الحزب، فقد عرف هذا النوع من الأزمات كل من حمس في سنة 2008، والنهضة والإصلاح وجبهة التحرير الوطني في 2003 و2012و2013. حيث بات من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث الانشقاق بين تيار تصحيحي والأخر موال للقيادة الحزبية الحالية. والكيفية الثانية لحدوث أزمات التناوب تتم عن طريق الانقلابات داخل الأحزاب السياسية كما حدث مع عبد الحميد مهري في حزب جبهة التحرير الوطني، وجاب الله مع حزبه الأول النهضة وحزبه الثاني حركة الإصلاح[2].

إن السبب الرئيسي يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها. والسبب الثاني يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية حيث أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسية أخرى، حيث أن بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن انتخابي باهض على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها. والسبب الثالث يكمن في الطبيعة الأتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر

---

[1] – نادية خلفة،**مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية قانونية**، مذكرة ماجستير في القانون العام قسم الحقوق، جامعة باتنة،2003، ص128.

[2] – عبدالقادر عبدالعالي،**التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية واقع وتحديات**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

abdelaliabk@gmail.com

حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية، فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي[1].

يبقى تساؤل جدير بالطرح عن سر بقاء التصلب التنظيمي والهيكلي داخل الأحزاب السياسية الجزائرية مع ما يحمله التجديد التنظيمي وإفساح المجال أمام المشاركة السياسية الحزبية من تجديد لأعضاء الحزب ودخول فئات شابة وتوسع قاعدة الحزب الاجتماعية، ومثال ذلك لماذا لا تفكر الأحزاب السياسية في فتح المنافسة السياسية داخليا عبر تنظيم انتخابات أولية، تمكنها من ترشيح المنتخبين الأكثر شعبية وتسمح للأحزاب بتوسيع قاعدتها الشعبية بانفتاحها على الجماهير[2].

المطلب الثاني: البرامج الحزبية الجزائرية

إن البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة ،كما أخذ النقاش البرامجي يفقد أهميته لدى الأحزاب السياسية ولدى الرأي العام، وذلك لعدة أسباب، افتقاد لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها، وتفتقر إلى وضوح للرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية، وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية. ومن نتائج ذلك خفوت النقاش الإيديولوجي والسياسي بين الأحزاب السياسية، وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي: فتأييد برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد ومعالجة الأزمات، فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة ومثرية حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه إن كانت فعلا تسعى لتأييده وإنجاحه، وتقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الاستثمارات الأجنبية، ومسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والسياسة الضريبية، وغيرها . وبدلا من ذلك اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد أو بالتركيز على جوانب أخرى من القضايا السياسية. لذا ينتقد الكثير من الباحثين والملاحظين غياب القضايا الجوهرية والأساسية من برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة السلطات المدنية مع العسكرية[3].

هذه المواضيع تعكس أزمة المشروع وأزمة البرنامج عند الأحزاب السياسية، هذا المشروع الذي طال البحث عنه طيلة خمسة وعشرين سنة من الدخول في عهد التعددية السياسية والإعلان عن الإصلاحات

---

[1]– ثنيو نور الدين ،**الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية**، 09/08/2008.
http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=1584

[2]– نفس المرجع ،ص 3 .

[3]– عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق،ص4.

والدخول في مرحلة انتقالية لم يتحقق الخروج منها بعد، فقد فشلت الأحزاب السياسية بما فيها الأحزاب الموالية للسلطة.

فالأحزاب الإسلامية تفتقر في برامجها إلى رؤية في كيفية الحكم، وكيفية المخرج من الأزمة الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والتي تقف البطالة في صدارة هذه المشاكل. أما أحزاب الإدارة أو الأحزاب الوطنية الممارسة للسلطة فلم يتغير خطابها وتصورها حول الإصلاح الاقتصادي والسياسي في إطار خطاب تقليدي لا يخاطب الأغلبية الساحقة للجماهير، والأحزاب المسماة بالديمقراطية تطرح بعض من برنامجها بعيد عن الديمقراطية توصف بأنها برامج اتوقراطية تحديثية، تحاول في برامجها فرض حداثة قسرية على المجتمع. والعامل المشترك الغائب هو النقاش حول التحول الديمقراطي[1].

إن تعدد الأحزاب السياسية في الجزائر، يمكن تصنيفه إلى عدة تيارات أهمها ،" تيار وطني وتيار إسلامي وتيار علماني بالرغم من أن القانون منع قيام أحزاب لها شعارات غير وطنية ، نذكر من هذه الأحزاب :

طلائع الحريات

جبهة التحرير الوطني

حزب العمّال

التجمع الوطني الديمقراطي

التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية

حركة الإصلاح الوطني

حركة مجتمع السلم

الجبهة الوطنية الجزائرية

حركة النهضة

حزب التجديد الجزائري

حركة الوفاق الوطني

جبهة القوى الاشتراكية

التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية

الحركة من اجل الديمقراطية فى الجزائر

حزب الفجر الجديد

جبهة الحكم الراشد

[1] – عبد القادر عبد العالي ، مرجع سابق،ص5.

1- حزب جبهة التحرير الوطني(FLN)

مارست جبهة التحرير الوطني الحكم منذ الاستقلال، ولعبت دورا رئيسيا تعبويا مانعا لظهور أي قوى سياسية منافسة، إلى غاية أحداث 5 أكتوبر 1988 التي هزت كيان الدولة، ويرجع هذا الدور لكونه القوة السياسية الوحيدة التي انبثقت منها جميع فئات الشعب الجزائري، وقداستمرت في ممارستها للسلطة استنادا إلى الشرعية التاريخية الثورية، لذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني كان حزب النظام في الأحادية وحتى في التعددية سواء تواجد في الحكم أو المعارضة، مثل ما حصل مع" عبد الحميد مهري "الذي كان الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، لكن أطيح به وعادت الجبهة بعدها إلى السلطة، لتتجذر في كل مؤسسات الدولة، مع وصول "عبد العزيز بوتفليقة "الحكم[1].

ومنه فاءن حزب جبهة التحرير الوطني لديه الكثير من الاشياء التي حاول ويحاول تقديمها في مجال النمو بالتنمية السياسية في العديد من الجالات خاصة في مجال التنشئة السياسية والمشاركة السياسية والتداول على السلطة وحماية واحترام حقوق الإنسان من خلال الأهمية القصوى التي تحتلها كل هذه المقومات في التوجيه والتثقيف والترفيه و التعبئة، فقد بات من الضروري تعزيز دور القيم المشتركة بين افراد المجتمع من خلال التنشئة وزرع القيم الترابطية بين أفراد المجتمع في الهوية والولاء للوطن، وحتى لا يتخذ حق المواطن في التنمية وحقه في الوصول إلى مستوى عالي من التنمية السياسية.

حيث من أهم ما ورد في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني إلى :

- ضرورة الإسراع في مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاجتماعي بما يخدم ويدعم التعددية السياسية والمشاركة .
- الاهتمام أكثر بعملية التنمية السياسية
- تعزيز القدرة على التواصل بين المجتمع وأفراد النظام من اجل دراسة انشغالات المواطن
- يوصى حزب جبهة التحرير الوطني في إطار تقييم التجربة الخاصة بالتنمية السياسية بضرورة إيجاد الآليات والتشريعات الكفيلة بفتح التواصل بين جميع الأفراد وترسيخ القيم الديمقراطية

2- حزب التجمع الوطني الديمقراطي(RND)

[1]- خميس حزام والي،**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية في إشارة إلى تجربة الجزائر**.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص189.

هو حزب تأسس سنة1997 ، ترأسه بداية" عبد القادر بن صالح "والذي تحول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تشريعات 1997 ، تحت شعار" أمل–عمل–تضامن"، راهن فيه على استقرار الجزائر، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية[1] .

3- حركة مجتمع السلم (حمس) (HMS):

نتجت عن تحول" جمعية الإرشاد والإصلاح"وأصبحت معتمدة كحزب سياسي سنة1991، ويسعى بالاعتماد على معايير الموضوعية والواقعية،واستفادة من أخطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحيث تحولت من فلسفة المعارضة المحضةإلى المشاركة المحتشمة في الحياة السياسية، وقد سجلت حضورها في المواعيد الانتخابية[2].

4- حركة النهضة الإسلامية:

تم اعتمادها رسميا في ديسمبر 1990 برئاسة زعيمها" عبد الله جاب الله"، تعد من الأحزاب المعارضة لإلغاء تشريعات ديسمبر1991 ، "وتعرضت الحركة إلى مضايقات من قبل النظام نتيجة التخوف من نشاطها الكثيف، مما أدى إلى انفصال زعيمها مع مؤيديه لتنشئ " حركة الإصلاح الوطني "، هذا الانفصال أدى إلى تراجع شديد للحركة لدرجة أنها لم تحصل سوى على مقعد واحد في تشريعات 2002 ، وأربع مقاعد في تشريعات 2007 بعدما كانت تتمتع ب 34 مقعد في تشريعات 1997[3].

5- جبهة القوى الاشتراكية(FFS)

تأسست سنة 1963 بزعامة" حسين آيت حمد"، وكانت ناشطة في الخارج إلى غاية سنة 1989، حينها أصبحت حزبا شرعيا لا يزال في المعارضة،وأثبتت جدارتها في الانتخابات التشريعية سنة 1997 ، إلا أنها لم تشارك في الانتخابات التشريعية سنة 2002 وشاركت فقط في الانتخابات المحلية2002[4].

6- حزب العمال

حزب يساري تبنى الفكر التروتسكي، تأسس عام 1990 برئاسة" لويزة حنون "وهي ترشحت كأول إمرأة في تاريخ الجزائر لمنصب رئاسة الجمهورية، يتمسك بمبادئه المتمثلة في الدفاع عن البروليتاريا ونبذ الخوصصة، قاطع الانتخابات الرئاسية عامي 1995 و1999 وحصل على 4 مقاعد في الانتخابات

---

[1]- محمد مصدق يوسفي، **هزيمة شكلية للتجمع الوطني الديمقراطي الإنتخابات البرلمانية في الجزائر ترتيب جديد للقوى السياسية** ، جريدة الزمان، العدد1129 ، 2002 ،ص7.

[2]- رابح كمال لعروسي،**المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**.الجزائر :دار قرطبة،2007 ، ص55 .

[3]- عبد الرحمان برقوق،المرجع السابق، ص102 .

[4]- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مرجع سابق، ص75 .

التشريعية1997،21مقعد في تشريعات 2002 ، ثم21 مقعد في انتخابات2007[1]،ثم 17مقعد في انتخابات 2012 .

7- حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية(RCD)

يرجع تأسيسه إلى الحركة البربرية سنة 1989،وتم اعتماده قانونيا في 16 سبتمبر1989، يترأسه" سعيد سعدي"، يرفض الاتجاه الإسلامي على المستوى الوطني ويدعو إلى إقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية[2].

المطلب الثالث : الأحزاب وعلاقتها بالتنمية السياسية

أولا : الأحزاب السياسية وبناء الديمقراطية

تشكل الأحزاب السياسية المحور الأساسي في العملية الديمقراطية في أي مكان في العالم ، وبدون وجود أحزاب سياسية فاءنه لا يمكن الحديث أبدا عن وجود ديمقراطية أو شبه ديمقراطية ، فاءما ديمقراطية كاملة أو ديكتاتورية شاملة ولا حلول وسطية بينهما

ويرتبط مصطلح التنمية السياسية كثيرا بالأحزاب السياسية والدور المسند إليها من خلال وضع الأسس الراسخة لقيام مجتمع ديمقراطي مبني على التعددية وصولا إلى مبدأ التداول السلمي على السلطة بين الأحزاب أو التيارات المختلفة كما هو سائد الآن في العالم الغربي الديمقراطي .

إن الحديث عن دور الأحزاب في التنمية السياسية في الجزائر يجبرنا على الخوض في عنوان عريض هو الديمقراطية فلا يمكن الحديث عن إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية دون البحث حول الديمقراطية السائدة في الجزائر و المشاركة بصورة فعالة وحقيقية فيها .

ففي هذا السياق ربط **لوسيان باي** التنمية السياسية بعملية تحقيق الديمقراطية ، واعتبارها مرادفا لعملية إقامة المؤسسات و الممارسات الديمقراطية التي يرمي النظام السياسي من خلالها إلى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع واشمل ومشاركة شعبية في الشأن السياسي .

ومن المصطلحات و المفاهيم الأكثر اقترانا بمفهوم التنمية السياسية مصطلح الدمقرطة أو بناء الديمقراطية ، ذلك إن جوهر الديمقراطية هو المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ودخول شرائح واسعة من المواطنين في العملية السياسية ، إلى جانب توفير الوسائل و القنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي وتغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ، و بالتالي ظهور مستويات جديدة من الولاءات و الانتماءات السياسية أي حكم الشعب نفسه بنفسه و لنفسه .

---

[1]- عبد الرحمان برقوق، المرجع السابق ، ص102 .

[2]- إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق ، ص164 .

وبهذا المفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية ، ولكن ثمة تحفظات على هذا الكلام خاصة حول مفهوم الديمقراطية وان كان حقق نوعا من الإجماع ،إلا انه عمليا ليس هناك نموذج ديمقراطي واحد متفق عليه ، ولذلك لم تعد الديمقراطية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم بل صارت منهج تفكير وأسلوب حياة يفرض وجوده على جميع المستويات الحياة ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع وتحديد الحقوق العامة و الحريات . هناك شرطان أساسيان للحياة الديمقراطية يؤكد وجودهما الباحثون ، أولهما وجود قنوات قانونية التي تضمن للمواطن المشاركة السياسية وتقرير مصيره و التي تحدد فيها حقوق وواجبات المواطن وهي الدساتير التي لا بد منها لتاطير وتنظيم الحياة السياسية وهي ضمانة لها، والشرط الثاني وجود مؤسسات التي تؤهل المواطن للمشاركة وهي منظمات المجتمع المدني و الأحزاب و المؤسسات التربوية و التعليمية في جميع مراحلها .

وإذا كانت وظيفة الأحزاب السياسية في النظم السياسية الراشدة تتمثل في التمثيل و الاتصال وربط المصالح وتجميعها ، إضافة إلى تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية ووضع البرامج و السياسات العامة ، فاعن الأمر يختلف في البلدان التي تسير نحو التحول الديمقراطي وفي سياق ظروف هذه النظام السياسي في الجزائر تناط بالأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث و التنمية السياسية ، وتصبح الأحزاب قوى مؤسسية مستقلة تؤثر في التحديث و التنمية السياسية حيث يتأثر بها المجتمع ويؤثر فيها ، أي أن هناك ارتباط وتأثير متبادل بين الحزب و التنمية في الجزائر .

ثانيا : الأحزاب و المشاركة السياسية

يواجه المجتمع الجزائري في سعيه نحو الأخذ بنمط أو بأخر من أنماط التنمية السياسية مجموعة من الأزمات من بينها المشاركة السياسية التي تتخذ أبعاد مختلفة من حيث الصيغ المطروحة للمشاركة ومدى فاعليتها .

وتعتبر ظاهرة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية من ابرز القضايا التي شغلت المهتمين بمستقبل الديمقراطية بصفة عامة و الانتخابات بصفة خاصة نظرا لخطورة آثارها ودلالات أسبابها حيث يؤكد معظم الدارسين و الباحثين في الشأن الجزائري عن وجود عناصر مؤثرة في عملية المشاركة السياسية وهي (النظام السياسي – الأحزاب السياسية – القاعدة الشعبية) وبالتالي فاعن عدم قدرة أي عنصر على القيام بدوره في الحياة السياسية يؤدي إلى إحداث خلل سياسي يضعف التنمية السياسية .[1]

وعلى الرغم من تعدد أسباب التغييب و الامتناع عن المشاركة السياسية في الانتخابات ومنها المعوقات المسؤول عنا النظام السياسي الجزائري مثل عدم تنفيذ أحكام القضاء المتعلقة بالانتخابات سواء بطلان

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق ، ص. 165

الإجراءات الانتخابية او إلغاء نتائج الانتخابات في إحدى الدوائر ، هو الأمر الذي يؤدي بالمواطن إلى حالة من الإحباط و الشعور باليأس وعدم جدوى مشاركته السياسية .

المبحث الثاني: الجمعيات ودورها في التنمية السياسية

شهدت الجزائر منذ التسعينيات من القرن الماضي ظهور وتأسيس عدد كبير من الجمعيات التي تهتم بتنمية مجالات متنوعة وجديدة كالإهتمام بالمشاركة السياسية وحقوق الإنسان وفئات ذوي الإحتياجات الخاصة، والأخرى المهتمة بحقوق المرأة بإختلاف أوضاعها والمتحدثة بحقوق الطفل، والدفاع عن المحيط والبيئة، بالإضافة إلى جمعيات مهنية خاصة بالتجار والفنانين والمقاولين، وأخرى تنضوي تحت غطاء المجالات السابقة مع تعدد الأسماء وتشابه الأهداف والغايات.

وقد بلغ عدد الجمعيات المعتمدة في الجزائر 93654حسب إحصاء وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية جرد أعلنت نتائجها في 12جانفي2012[1]،على خلفية القوانين الجديدة التي تضمنها قانون الجمعيات والذي فتح بدوره المجال لتشكيل الجمعيات، والذي كان يهدف إلى أن تقوم الجمعيات بدور أساسي في التوعية المجتمعية باختلاف مجالاتها.

وبحسب القانون الأساسي المؤرخ في 12جانفي 2012 والمتعلق بالجمعيات فإن المادة 01 هذا القانون توضح بأنه يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.
وتعتبر المادة 03 من هذا القانون أن الإتحادات والإتحاديات أو اتحاد الجمعيات المنشأة سابقا،جمعيات بمفهوم هذا القانون[2].

المطلب الأول أهم الجمعيات في الجزائر

1- المنظمات النسوية

تضم أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة وتقاومالعنف الموجه ضدها، كماأنها تبرز في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ويمكن تصنيف هذه المنظمات كما يلي:
-الجمعيات الخيرية النسائية :وهي أكثرها انتشارا، وتنشط بقوة .منها الجمعية الوطنية لترقية وحماية المرأة وجمعية المرصد الجزائري للمرأة ، وغيرها من الجمعيات الأخرى المتعددة
-الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب :وهي على نوعين :

[1]- الشروق أون لاين ،الأحد26ماي2013 ،نقلا عن موقع http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=69157
[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،العدد02 ،2012/01/15 ،ص37 .

أولها تكون تابعة للأحزاب المعارضة للنظام السياسي، وتكتسي الطابع الأيديولوجي للحزب الذي تكون تابعة له . وثانيها تلك التابعة لأحزاب أو حزب السلطة الحاكمة وأهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات(UNFA).

-الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة :كلجنة المرأة في نقابة الأطباء أو المحامين، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان... الخ.

-النوادي النسائية، فضلا عن هذا مجموع التنظيمات غير المنطوية تحت أي التنظيمات السابقة[1].

2- جمعيات حقوق الإنسان

نظرا للأوضاع المتردية في الجزائر ظهرت هذه الجمعيات لتدافع عن حقوق الإنسان وتتمثل في:

-الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان :أسسها المحامي" علي يحي عبد النور "الذي ناضل في سبيل ترقية حقوق الإنسان والمجتمع المدني في الجزائر .ولم يعترف بالجمعية إلى حد الساعة، ذلك بمعارضتها للنظام الحاكم، حيث عارضت انتهاك الحريات العامة، والقوانين سيئة السمعة حيث انتقدت قانون مكافحة التخريب والإرهاب.

-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان :برز نشاطها بعد أحداث أكتوبر 1988 وتشكل النواة الأساسية لتطور المجتمع المدني ولدولة القانون ويتحقق ذلك من خلال توفيرالمناخ الملائم لذلك.

-المرصد الجزائري الوطني لحقوق الإنسان :وقد رفض جميع المحاكمات العسكرية في الجزائر بسبب افتقادها لشروط المحاكمة العادلة[2].

3-الجمعيات الثقافية

وهي بمثابة أحد إفرازات أهم سمات النقابة الجزائرية ومن أهمها :الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، والحركة الثقافية البربرية(MCB).

4-الجمعيات الطوعية :حيث ارتفع عدد هذه الجمعيات من 12 ألف جمعية سنة1989إلى 40 ألف جمعية في السنة الموالية ومنها منظمة أبناء الشهداء، ومنظمة أبناءالمجاهدين، والمنظمة الوطنية للمجاهدين[3].

المطلب الثاني : مساهمة الجمعيات في التنمية السياسية

حيث يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع خاصة منها الجمعيات الأسرية وكدا الجمعيات الخاصة بالمدرسة تليها الجمعيات الدينية .

---

[1]- عبد الرحمان برقوق، مرجع سابق ،ص97.

[2]- نادية خلفة، مرجع سابق ،ص133.

[3]- عبد الرحمان برقوق، المرجع السابق ، ص98 .

- الجمعيات الأسرية

- إعداد وتنفيذ برامج تهدف إلى توعية الوالدين وتثقيفهم بكيفية تربية أبنائهم تربية سياسية وذلك من خلال إكسابهم قيم الولاء و الانتماء وحرية الرأي و الحقوق و الواجبات المفروضة عليهم وكذا المشاركة السياسية التي تعتبر من اكبر العوامل الدالة على ذالك .
- دمج موضوعات التنمية السياسية ضمن برامج محو الأمية وتعليم الكبار بهدف محو الأمية السياسية لهم .
- تنفيذ حملات تثقيف سياسي للأسر في المناطق النائية ، و الريفية تهدف إلى تعريف الوالدين بأدوارهم في مجال التنمية السياسية لهم ولأبنائهم .
- وضع برامج في التوعية السياسية تخاطب المجتمع الأسري من خلال وسائل الإعلام المختلفة بهدف تثقيف الأبناء وتوعيتهم السياسية

- الجمعيات المدرسية والجامعية

- نشر الوعي لدى الطلاب بأهمية التنمية السياسية من خلال الندوات و المؤتمرات و المحاضرات وغيرها
- الاهتمام بإجراء برامج حوارية بين الطلاب بعضهم البعض من ناحية وبين الطلاب و المسؤولين من ناحية أخرى .[1]
- إتاحة الفرص للطلاب للتعبير عن رأيهم في القضايا التعليمية و الصحية ، الزراعية و السياسية التي تربط باهتماماتهم و متابعة الأحداث الجارية في المجتمع .[2]
- ترسيخ أسس الديمقراطية و العدالة في محتوى المقررات الدراسية و مناقشة آراء الطلاب حول هذا المحتوى .
- قيام أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة و الفكر السياسي باءجراء الحوارات و المناقشات مع الطلاب داخل الجامعة وخارجها بهدف إعدادهم للقيام بالتنمية السياسية

---

1 عامر صبع ، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2008.2007 ، ص 25

2 نفس المرجع ، ص 26

- **جمعيات المؤسسات الدينية**

- أن يتم اختيار القيادات الدينية ممن لديهم قدرة كبيرة من الوعي و الثقافة السياسية التي تمكنهم من غرس القيم الدينية و المفاهيم و المتغيرات السياسية لدى الشباب بأسلوب موضوعي .
- التركيز على أهمية تدعيم أسلوب الحوار الديمقراطي واحترام الرأي و الرأي الأخر في المناقشات .
- إعداد وتنفيذ بعض برامج التنمية السياسية .

المبحث الثالث :النقابات المهنية ودورها في التنمية السياسية

اكتسبت النقابات المستقلة مكانة كبيرة داخل الوسط العمالي والإجتماعي في الجزائرخلال السنوات الأخيرة، ولعل موجة الإحتجاجات الأخيرة التي ظهرت في اضرابات مفتوحة للعديد من قطاعات الوظيف العمومي بالخصوص أهم ما دفع الشرائح العمالية لتلتف حول هذه التنظيمات النقابية المستقلة أملا في كسب المزيد من الحقوق والمطالب الأجتماعية والمهنية أمام شح ما تجود به كل المفاوضات التي تشرف عليها نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي هي الشريك الحصري في حوارات الحكومة ،وهو ما يدعو الى التساؤل عن مدى تأثير ووزن كل نقابة على حدة وآفاق ممارسة التعددية النقابية في البلاد التي تبقى رهينة القوانين[1].

المطلب الأول: قواعـد وخطوات تأسيس النقابة

أولا- قواعد إنشاء النقابة

العمل النقابي السليم يتطلب عمل منظم ومنهجي،لذا وضعت الأعراف النقابية قواعد تأسيس النقابات مهما كان نوع هذه النقابة،ونجد الكثيرمن المنظمات تعاني مشاكل عديدة داخل جهازها وأعضائها،ولعل هذا راجع إلى وجود خلل في قواعد تأسيسها،فينبغي مراعاة ضمانات وخطوات في التأسيس ولعل أبرز هذه الخطوات ما يلي:

1- أن تكون فكرة تأسيس النقابة مقبولة عند الفئة المعنية.
2- أن تتخذ إجراءات التأسيس ضمن آليات العمل الجماعي تضمن مشاركة الغالبية أو تأييدهم على الأقل.
3- أن تعهد الإجراءات التنفيذية للجنة تحضيرية تتشكل بطريقة ديمقراطية تكتسب ثقة الجميع.
4- أن تراعى القوانين المطبقة والمنظمة للعمل النقابي[2].

[1] - زهور اقنيني ،**النقابات المستقلة في الجزائر...بين الفكرة والممارسة** ،نقلا عن موقع الإذاعة الجزائرية.
http: //www.pub@radioalgerie.com

[2] - مجلة نبع الجزائر التربوية ،**قواعد وخطوات تأسيس النقابة في الجزائر** ،ص12.

ثانيا- خطوات إنشاء النقابة

ككل عمل له أهمية ويتطلع من وراءه نتائج مرضية على جميع الأصعدة، يجب أن ينطلق من خطوات مؤسسة ومركزة، ولا يتم ذلك إلى ببذل جهد جهيد في وضع هذه الخطوات الضرورية واللازمة وأهم هذه الخطوات هي:

1- تداول فكرة التأسيس: يبدأ الناشطون لفئة معينة بالسعي لتداول فكرة تأسيس منظمة تمثل هذا القطاع فيما بينهم،ويتم التعريف بأهمية الفكرة ومناقشتها حتى يلم الجميع بها ويفهمونها، ويظهروا قناعتهم بها وفي حالة ما إذا كان عدد المؤيدين للفكرة كبير،يتم القيام بدعوة الأفراد لعقد اجتماع تشاوري عام لمناقشة الفكرة بشكل جماعي.

2- اللقاء التشاوري : يقوم بعض الأفراد الذين لهم صيت وخيرة، وكذا قبول اجتماعي لدى هذه الفئة بالدعوة إلى لقاء للتشاور حول جدوى تأسيس نقابة تمثل الفئة ويدعى إلى هذا اللقاء كافة القطاعات و الجماعات التي من الممكن أن تساهم في تشكيل نقابة، ويتم خلاله تبادل وجهات النظر،وفي حالة عدم الإتفاق يتم تكرار اللقاءات التشاورية حتى يتم حسم الخلافات وعندها يتم الإعلان عن المؤتمر التحضيري.

3- المؤتمر التحضيري: هو مؤتمر تمهيدي تناقش فيه الخطوات الأولى على صعيد الاتصالات وإعداد الوثائق المطلوبة والتقارير والدراسات التي تتناول الهدف الذي يطمح من خلاله إنشاء أوتأسيس نقابة.

4- اللجنة التحضيرية: تتولى اللجنة التحضيرية التمهيد لعقد المؤتمر التأسيسي وتقوم بإعداد مسودة للقانون الأساسي للنقابة ولنظامها الداخلي وتجري الاتصالات اللازمة لتأسيس هاته المنظمة النقابية وتفاوض المسؤولين حول التأسيس وتضع تصوراتها عن حال النقابة وطبيعة أنشطتها كما تتولى كافة الترتيبات الإدارية اللازمة لعقد المؤتمر التأسيسي (الموعد، المكان ،جدول أعمال الدعوة،.....الخ).

5- المؤتمر التأسيسي : يناقش أعمال المؤتمر التحضيري واللجنة التحضيرية ويعدل منها ما شاء وأهم أعمال المؤتمر إعلان تأسيس النقابة وإقرار النظام الأساسي والنظام الداخلي وانتخاب الهيئات المختلفة للنقابة ويتولى إدارة جلسات المؤتمر مكتب السن (اكبر المشاركين سنا وعضوين من الأصغر سنا)،ثم مكتب المؤتمر.

6- إعتماد النقـابة : لكي تحصل النقابة على الإعتماد والإعتراف القانوني بوجودها وبالتالي حصولها على الشخصية الإعتبارية التي تؤهلها للتقاضي أمام القضاء وتملك الأموال وإجراء سائر التصرفات القانونية. يجب أن تودع ملف تأسيسها لدى وزارة العمل وتتقدم بطلب اعتماد رسمي لمزاولة نشاطها بصفة قانونية[1].

المطلب الثاني: الإضراب كمؤشر لقياس طبيعة نشاط النقابية في الجزائر

عندما يكون الحديث عن الحركية النقابية وعن نشاطها يؤدي هذا الأمر إلى الحديث عن أهم ما يميز هذه النشاطات العمالية والمتمثلة في الإضراب كأحد عناصر النشاط النقابي الذي تلجأ إليه النقابات مضطرة لتحقيق أهدافها المتمثلة في الأصل في الدفاع عن العمال وعن مصالحهم المختلفة، وفي حقيقة الأمر فلقد عرفت النقابية الجزائرية على العموم منذ أن عرفت وجود سلسلة من الإضرابات و الاحتجاجات ففي خاصة في الآونة الأخيرة.

لم تكن هذه النشاطات النقابية و العمالية تعبير على السخط داخل الوسط العمالي و دفاعا على حقوق العامل في مواجهة رأس المال دوما ،فقد كان هناك تناغم كبير بين هذه النشاطات مع ما يجري في المحيط الخارجي.

إذا تمكنا من الحديث عن النقابات كموضع للسوسيولوجيا ، فإن سوسيولوجيا النقابات تدفعنا إلى الحديث عن موضوع أساسي في سوسيولوجيا النقابية و هو الإضراب أو بالأحرى سوسيولوجيا الإضراب ، حيث يعبر هذا الموضوع عن تفاصيل جد مهمة لفهم الخطاب الذي تتبناه الحركة الاجتماعية متمثلة في النقابية، حجم الإضراب وتوقيت الإضراب ،القطاعات التي ظهرت فيها الإضرابات وبقوة ،لماذا هذا الاختلاف؟[2]

المطلب الثالث: مساهمة النقابات في التنمية السياسية

ويختلف هدا الدور حسب الفئة الموجهة لها وتثقيفها في مجال حرية التعبير و المشاركة في التنمية السياسية حيث نذكر من هذه الفئات مايلي :

[1] – مجلة نبع الجزائر التربوية ، المرجع السابق ،ص6.

[2] – زهور اقنيني ،مرجع سابق. ص94

- في شان دور الإعلام

- تقديم برامج إعلامية تهدف إلى التوعية السياسية .
- الاستفادة من الأفراد ذوي الخبرات السياسية في تقديم موضوعات وبرامج يستفيد منها المجتمع .
- عرض نماذج وأمثلة للتنمية السياسية في مجتمعات مختلفة تهدف إلى تعريفهم بكيفية التنمية السياسية .
- تقديم برامج إعلامية تشجع الشباب على ضرورة التنمية السياسية خاصة المشاركة في الانتخابات وترسيخ قيم الولاء و الانتماء للوطن .

- في شان وجود صنف ثاني من القيادات

- يجب على القيادات إن تجعل لها صنف ثاني من القيادات الأخرى حيث تمكنهم من كسب خبرة القيادة وتحمل المسؤولية و مشاركتهم في اتخاذ القرار المناسب في الوقت الناسب وان تبادلهم أدوارهم داخل السلطة ومن ثم تأهيلهم بدورات تدريبية فعالة .

- في مجال القيادة و السلطة

- ضرورة تعريف المجتمع وتثقيفه بمبادئ الديمقراطية من حيث الحرية في إبداء الرأي واحترامهم للرأي الأخر في الحوار و المناقشات . كما يجب أن يكون هناك مساواة في توزيع الأدوار والعدالة والتنمية .

كما ان النقابات لها دور كبير في عملية التنمية السياسية من خلال توعية العاملين التابعين لها في جميع القطاعات العمومية من خلال وضع دورات خاصة ولقاءات وحوارات وطنية من خلالها يمكن طرح الأفكار الأساسية الخاصة بالتنمية السياسية على أنها حق من حقوق المواطنة ومثالا يعبر على الديمقراطية و المشاركة في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لتفادي التسلط و التعبئة للنظام السياسي .

المبحث الرابع : معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية

للمجتمع المدني الجزائري مجموعة من المعوقات التي تثبط عمله في تحقيق التنمية السياسية ، حيث سنتطرق في هدا المبحث إلى هذه المعوقات من خلال تصنيفها إلى معوقات ذات طابع قانوني وسياسي وكذلك اقتصادي والثقافي .[1]

المعوقات المسؤولة عنها الأحزاب

- تقصير الاحزاب في تقديم مشاريع وبرامج تخدم المواطنين ، وحصر نشاطها في خدمة مصالح شخصية لاعضائها وهو ما يؤدي الى العزوف عن الاهتمام بالاحداث السياسية و المشاركة فيها
- قلة المنبهات السياسية الموجهة للفرد والتي تقلل من امكانية مشاركته في العملية السياسية ، حيث تتوقف مشاركته على توفر الظروف الملائمة من حيث كمية ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها وتنوع مصادرها من وسائل اعلام وحملات انتخابية ، وهو ما يؤدي الى تفعيل المشاركة السياسية
- معاناة الاحزاب السياسية من ضعف العضوية ، وذلك نتيجة اسباب عديدة منها عدم الاقتناع من جانب الكثير من الافراد بدور الاحزاب ، والنظر الى معظمها على انها احزاب اشخاص غير واضحة في برامجها ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع

المعوقات المسؤول عنها المجتمع

- ادوات التنشئة السياسية التي لا يزال يسيطر عليها النمط السلطوي ، حيث يعيش الطفل داخل الاسرة باعتبارها النواة الاولية للتنشئة تحت ضغط واقع سلطوي ، ويستمر هذا النمط سائدا في مختلف مراحل العمر سواء في المدرسة او الجامعة وحتى الوظيفة وغيرها ، مما يؤثر على الممارسة السياسية للفرد ويبعدها عن الشكل الديمقراطي
- السلبية الشعبية واللامبالاة وعدم الميل الى المشاركة في التنمية السياسية نتيجة ضعف الاتصال بين الجماهير و النظام السياسي ، حتى غالبية اعضاء الرلمان انفسهم تتجه اليهم السلبية بعد حصولهم على المقاعد في البرلمان والتغييب عن مناقشات المجلس وحضور جلساته
- سيطرة الطابع الشخصي على العلاقات السياسية ، ويقصد بذلك ان الروابط والاعلاقات الشخصية تلعب دورا هاما في التاثير على العملية السياسية وخاصة عملية التجنيد النخبوي من خلال علاقات النسب والمصاهرة

[1] نور الدين زمام ، **القوى السياسية و التنمية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.2007، ص 47 .

و الزمالة، وبالتالي تحول دون تطور المؤسسات ونضجها بالكفاءة والعلم و القدرة التي يجب ان تكون الاساس في اختيار الكوادر

المطلب الأول : المعوقات القانونية و السياسية

- **المعوقات القانونية** : إن المجتمع المدني لن يحقق فاعليته إلا في إطار قانوني ملائم ، إلا أن المجتمع المدني الجزائري يعرف غيابا لهذا الإطار القانوني .حيث اتفق الباحثون السياسيون

إن هذا المجتمع لا يوفر شروط قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة .

- إن النظام الجزائري الرسمي لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة ، والى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة و المجتمع ، إضافة إلى الرقابة المالية المشددة التي تفرضها الدولة على التموين الأجنبي وفي ظل هذه المحددات لا يمكن إن توجد مساهمة فعالة للمجتمع المدني الجزائري في تحقيق الديمقراطية من خلال التنمية السياسية .
- يشكل ضعف المؤسسات القضائية أحسن تعبير عن وضعية المجتمع المدني الجزائري .
- إن معظم النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تقتضي إلى ملاحظة مهمة ، انه مازلنا أمام ظاهرة عسكرة الدولة للمجتمع المدني ، فالنصوص القانونية التي تحكم المجتمع المدني تؤكد توجه الدولة إلى ضبط الأفرادوالمجموعات من الناحية القانونيةوتقييدهم .[1]

- **المعوقات السياسية :** إن الديمقراطية هي القاعدة الأساسية لأية معرضة سياسية سليمة ، حيث يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية . لهذا يستطيع الأفراد تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم في شكل أندية وجمعيات ونقابات ومؤسسات ثقافية خيرية علمية وغيرها .

إن منظمات المجتمع المدني تقوم على أساس التعدد الفكري و السياسي ، وحرية إقامة التنظيمات و المؤسسات واحترام مبدأ التداول على السلطة و الرقابة السياسية و المشاركة فيها .

إلا انه في الدولة الجزائرية تعتبر الدولة هي الوحيدة المسيطرة تقريبا على كل مجالات الحياة المجتمعية الثقافية وخاصة السياسية في إطار مشروع شمولي لدولة المجتمع . مما شكل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية ، بالإضافة إلى التعسف واستعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها . وتصلب

[1] نفس المرجع ، ص 48 .

الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه أدى إلى توسيع الفجوة بين الحاكم و المحكومين ، حيث فقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها أمام شرائح قوية داخل المجتمع .[1]

المطلب الثاني : المعوقات الثقافية و الاقتصادية

- **المعوقات الثقافية** : تعمل مؤسسات المجتمع المدني في إطار له ثقافة خاصة ، حيث تؤثر سلبا أو إيجابا على أداء وأهداف الأفراد من خلال التأثير على النمط الثقافي وإعادة تشكليه

الارتكاز على القوة ورفض الطرف الآخر ، وإعادة إنتاج النظام التسلطي وتعزيزه ومنع ظهوره وبروز الحكم الديمقراطي

إن العلاقة الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري تقوم على التسلط وعلى تهيئة الفرد للخضوع و الطاعة منذ فترة الصغر ، مما يجعل الفرد يتعود على الاتكال ممن اكبر منه سنا وعدم اهتمامه بالطرف الأخر .

يرى هشام شرابي إن العجز و الاتكالية و الخضوع تعود لدور التنشئة الاجتماعية العائلية ، وهي عناصر تلقى التعبير و التجسيد في الفرد ، فعندما ينتقل هذا السلوك القائم في المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي من حيث الممارسات وتسيير السلطة والعلاقات السياسية بين مختلف القوى السياسية والسلطة من ناحية [2] و الأفراد من ناحية أخرى ، فاعن الفرد يترتب عنه إن يصبح قابل بمكانته في النظام السياسي ويرضى به ، ويفوض صنع القرارات وتسيير الشؤون العامة للحكام عوض أن يقوم هو بتعزيز مشاركته بفاعلية منه .

- **المعوقات الاقتصادية** : إن طبيعة الأنشطة الاقتصادية في الجزائر على تهتم بمؤسسات المجتمع المدني ودعمه ومشاركته في تفعيل العمل السياسي .

- الزراعة : يكرس هدا المجال هيمنة الطابع البدوي و الفردي لمجتمع متناقض في فكره وتقاليده مع مؤسسات المجتمع المدني .

- القطاع الريعي : يقصد به اعتماد الدولة على مصدر ما تنتجه الارض من ثروات كالنفط ، حيث يعتمد على المبادلات وينتج مجتمع استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستراد و التصدير ، فالدولة الجزائرية اكبر نموذجا

[1] نفس المرجع ، ص 49

[2] شرابي هشام ، ترجمة محمود شريح ، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ، ص 60

لهذا النمط من الاقتصاد ، يقع تحت سيطرة الدولة وتستخدمها لتعزيز سلطتها وتقوية اجهزتها مما يجعل الفرد داخل المجتمع من اضعف النقاط [1]، كما تقيد حياتهم السياسية داخل المجتمع المدني الذي يهتم بالأفراد .

[1] عبد الجليل مفتاح، **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي** ،مجلة المفكر ، العدد الخامس ، مارس 2010 ، ص 11

خلاصة :

رغم ما جاء به دستور 1989 من انفتاح حول التعددية السياسية وقانون التنظيمات والنقابات وما تبعه من قوانين وتعديلات في السنوات الماضية إلا انه يمكن القول أن المجتمع المدني الجزائري لا زال في تقييد النظام السياسي ، فمهما ما ذكر من تكاثر حول أعداد الجمعيات و النقابات والأحزاب إلا انه بقيت بعيدة بنسبة كبيرة حول المدى العملي لها وهو ربط المواطن ومطالبه بالنظام السياسي ، رغم عدم إنكار وجود بعض النقابات التي تعمل بجد حول الوصول بالتنمية المجتمعية إلى مستوى أفضل في جميع المجالات ، أكيد أن هناك عوائق كثيرة تم ذكرها إلا أن المجتمع المدني الجزائري مزال في مرحلة النمو والتطور ليصل إلى أرقى المستويات مقارنة بالدول الأوروبية ذات الطابع الديمقراطي .

الخاتمة

الخاتمـــــة

من خلال عرضنا لتطور المجتمع المدني كمفهوم بصفة عامة وكممارسة في الجزائر، نخلص إلى أن المجتمع المدني هو أحد الركائز الأساسية لتحقيق الديمقراطية، التي تعتبر مشاركة الفرد فيها دليل على وعيه بالتحديات والرهانات التي تواجهه سواء كونه فردا أو في إطار الجماعة، خاصة والعالم يشهد موجة ديمقراطية ثالثة .

ويشترط لقيام المجتمع المدني عدة صفات: منها التطوعية والاختيارية وهو يعتبر إحدى قنوات الحوار والتواصل (إن لم نقل أهمها) التي تربط السلطة السياسية بعامة الشعب، وتسعى إلى تقريب وجهات النظر والحيلولة دون طغيان احد الطرفين على الآخر؛ وبالرجوع إلى تحليل وضعية المجتمع المدني في الجزائر ومدى علاقته بالتنمية السياسية ، نجد أن الجزائر حققت قفزة نوعية وكمية في منظمات المجتمع المدني، سواء من حيث المدى الجغرافي أو من حيث الاستمرارية أو من حيث ميدان نشاطها

فمن حيث المدى الجغرافي انتقلت عدوى إنشاء الجمعيات من المدن الكبرى لتشمل اغلب مناطق الوطن حتى الصحراوية، وذلك في إطار سياسة انفتاح النظام السياسي الجزائري على جميع شرائحه، وتشجيعه للعمل الجمعوي (سواء من حيث تقديم الإعانات المادية أو من حيث تقليص الرقابة وتحرير النشاط الجمعوي) من أجل تحقيق أفضل وتطور أفضل لمستوى التنمية السياسية

أما من ناحية الاستمرارية، فنجد أن بعض منظمات المجتمع المدني يعود تاريخها إلى الحقبة الاستعمارية، مثل جمعية العلماء المسلمين التي لا تزال تنشط في إطار تربية المجتمع الجزائري وتوعيته، والدفاع عن قيمه ومبادئه.

وبالنظر إلى مجال عمل هيئات المجتمع المدني، نلاحظ أنها شملت كل ميادين التنمية السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما أنها واكبت التطورات الحاصلة في الحياة العامة للبلاد من خلال إنشاء جمعيات ضحايا المأساة الوطنية.

وعلى الرغم من المؤشرات الايجابية المسجلة في تطور نشاط المجتمع المدني في الجزائر من حيث النشاط والاستقلالية والنمو، فإن منظمات المجتمع المدني مازالت تعاني من عراقيل تحول دون قيامها بالدور المنوط بها في تحقيق التنمية السياسية، ومن بين هذه العراقيل، البيروقراطية الإدارية، ومشكلة التمويل، ونقص عدد أفرادها نتيجة عزوف أفراد المجتمع علن الانخراط في النشاط الجمعوي، بسبب انشغالهم بمشاكل الحياة اليومية كمشكلة البطالة والسكن، وهذا ما جعلها عرضة لهيمنة وتبعية السلطة السياسية التي تستخدمها في سبيل تحقيق أهدافها.

وبناءًا على الخلاصات والاستنتاجات السابقة، ومقارنة بطبيعة علاقة المجتمع المدني بالدولة، وخصائصه في الأنظمة الديمقراطية،ولتطور افضل في التنمية السياسية يمكن اقتراح ضرورة تخليص المجتمع المدني من تبعيته للدولة وهيمنة هذه الأخيرة عليه، شرط أن يلتزم باحترام القانون ومبادئ المجتمع وأهدافه من جهة ،ومن جهة أخرى ضرورة تحلي تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بالحياد إزاء مختلف الأطراف المتنافسة، والاكتفاء باحترام أداء دورها الأصلي في تحقيق الديمقراطية وتصفية المجتمع المدني الجزائري من بعض مكوناته الانتهازية والغير ديمقراطية، التي تؤثر في الانخراط في مسار التحول الديمقراطي بشكل عام **و**تحسين تدخل ومساهمة المجتمع المدني الجزائري في المراحل المهمة من العملية الانتخابية التي يكاد يكون دوره فيها غائبا، على غرار دعم وإثراء برامج المرشحين والأحزاب المتنافسة، إصلاح وتطوير النظام الانتخابي، والمشاركة في التعديلات الدستورية، وكذا النشاط والحضور المستمر للمجتمع المدني على الساحة السياسية يكسبه وزنا اجتماعيا وسياسيا مع مرور الوقت ويساهم في استقلاليته عن الدولة، ويدعم مظاهر الحياة الديمقراطية في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع

قائمـــــــــة المراجـــــــــع :

أولا: الوثائق الرسمية:

27- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،العدد 02، 2012/01/15 .

28- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1989، المادة 40 .

ثانيا – الكتـــــــب :

1- إبراهيم سعد الدين ،**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي** :ط1، القاهرة مركز دراسات ابن خلدون للدراسات الانمائية،1995.

2- الفاتح متروك ،**المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية ، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ظل تريف المدن:** ط1 ،بيروت ،مركزدراسات الوحدة العربية ،2002 .

3- ارنبيرغ جون ،**المجتمع المدني من اليونان حتى القرن 20** ،ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، العراق،2007 .

4- بو الشعير السعيد ، **النظام السياسي الجزائري** ،الجزائر ،دار الهدى للطباعة ،2005 .

5- بلقزيز عبد الإله ،**المجتمع المدني في الوطن العربي**،مناقشات حول ندوة لمركز الوحدة العربية ، 2003.

6- ديلو ستيفن ،**التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**:ط1 ،ترجمة :ربيع وهبة،المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003 .

7- وناس يحي ، **المجتمع وحماية البيئة، دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات** ، الجزائر :دار الغرب للنشر والتوزيع،2004 .

8- حزام والي خميس ،**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية في إشارة إلى تجربة الجزائر**:ط1،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2004 .

9- حميد رشيد عبد الوهاب ،**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني** ،دار المدى للثقافة والنشر، دمشق،2003

10- حنين توفيق إبراهيم ،**النظم السياسية العربية ،الإتجاهات الحديثة في دراستها** ،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية .

11- لعروسي رابح كمال ،**المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**،الجزائر :دار قرطبة، 2007.

12- مصباح عامر ،**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود ، 2003 .

13- مغازي عبد الله ،**الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية** ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، 2005.

14- نبي سربست ، **المجتمع المدني** ، **السيرة الفلسفية للمفهوم** ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2006 .

15- فيشر مارتينا ،ترجمة يوسف حيجازي ،**المجتمع المدني و معالجة النزاعات،التجاذبات و الإمكانيات و التحديات** ،مركز بحوث برجهوف للإدارة البناءة للنزاعات 2009 .

16- قيرة إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**،ط1،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

ثالثا- المذكـــــــرات :

24- نادية خلفه ،**مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية** ،رسالة ماجستيرفي القانون العام،كلية الحقوق، جامعةباتنة، 2003/2002 .

25- سمية أوشن ،**دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي،دراسة حالة الجزائر**، تحت إشراف أ.د.رابح بلعيد ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ،جامعة باتنة ،2009 /2010 .

26- عبد الكريم هشام ،**المجتمع المدني ودوره في النمية السياسية بالجزائر1998/1999** ، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،2006.

رابعا- المجـــــلات :

17- بوسنة محمود ، **الحركة الجمعوية في الجزائر نشاتها و طبيعة تطورها و مدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية**، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد 17، جوان 2002 .

18- بلخادم عبد العزيز (الكلمة الافتتاحية،الندوة الدولية حول :**البرلمان،المجتمع المدني،الديمقراطية**، التي نظمتها وزارة العلاقات مع لبرلمان، الجزائر(فندق الأوراسي)، يومي 27 و 28 أريل2008 ،نشرت في :مجلة الوسيط .

19- زياني صالح ، **تشكيل المجتمع المدني و أفاق الحركة الجمعوية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية ،ديسمبر 2007 .

20- محمد الصالح نغم ،**مجتمع مدني أم مجتمع أهلي،دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية**، بغداد، مجلة العلوم السياسية ،العددان 38 /39 .

21- نصيب ليندا ، **المجتمع المدني ، الواقع و التحديات** ،الجزائر ،مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية 2006 .

22- عبد القادر ناجي عزوز ،**الحق في تكوين المؤسسات والجمعيات الأهلية في الجزائر**،مجلة الحوار المتمدن، العدد 2261 ، المحور:المجتمع المدني،24 /2008/04.

23- صوالحية منير ،**المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر :البنية والأهداف** ،الجزائر ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد19 ، 2008 .

خامسا- النـــــدوات والملتقيات:

29- جمعية نساء في اتصال بالتعاون مع معهد بانو باريس، الجزائر: **المجتمع المدني والانتخابات الرئاسية** (التزامات وحدود نشاط المجتمع المدني أثناء رئاسيات أفريل 2004 في نظر الصحف المكتوبة)،سبتمبر 2004 .

30-كيحل مصطفى ،**دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الرشيد** ،ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"،ج1، سطيف، الجزائر،8-9أفريل2007 .

31- عبدالعالي عبدالقادر ،**التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات**،ورقة مقدمة إلى : الملتقى الوطني،16-17 ديسمبر 2008 قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف.

32- عشير بوجمعة ،**الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر**،ندوة المبادرة العربية من اجل حرية الجمعيات، عمان الأردن ،9-10 ماي 1999 .

33- شنة أحمد ،رئيس أكاديمية المجتمع المدني،**تصريح خاص ليومية الشروق** ،العدد2268 ،يوم الأحد 06 أفريل2008 .

سادسا- مواقـــــع الإنترنيت :

34- الشروق أون لاين ،الأحد26ماي2013 ،نقلا عن موقع
http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=69157

35- اقنيني زهور ،**النقابات المستقلة في الجزائر...بين الفكرة والممارسة** ،نقلا عن موقع الإذاعة الجزائرية.2012

//www.pub@radioalgerie.com :http

36- ياسر صالح ،**المجتمع المدني والديمقراطية،بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية** ،مقالة منشورة على موقع الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ،وهو مطبوع ضمن منشورات "طريق الشعب"،سلسلة"قضايا فكرية"،بغداد2005 .

37- نور الدين ثنيو ،**الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية**، 09/08/2008.

http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=1584

38- نويصر بلقاسم ،**التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**،مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية،جامعة سطيف2،العدد14، جوان 2011 .

http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=69157

39- نعيم بن محمد ،**الحركة النقابية في الجزائر واقع وآفاق** ،نقلا عن موقع معهد الهقار .2017/01/25

//www.copyright@hoggar institute.com:http

40- شعبان سمير ،**المجتمع المدني وتأثيره في التعديلات الدستورية**،قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر،جامعة باتنة،06-11-2009.

http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=69157

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني و التنمية السياسية	**06**
المبحث الأول: الاطار النظري للمجتمع المدني	07
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني	07
المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني	10
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني ووظائفه	11
المطلب الرابع: مكونات المجتمع المدني	12
المبحث الثاني : التطور التاريخي للمجتمع المدني	15
المبحث الثالث: الفضاءات الخارجية للمجتمع المدني	17
المبحث الرابع : مفهوم التنمية السياسية	22
المطلب الاول : تعريف التنمية السياسية	22
المطلب الثاني : التطور التاريخي للتنمية السياسية	24
المطلب الثالث : ركائز ومقومات التنمية السياسية	26
المطلب الرابع : معوقات التنمية السياسية	33
الفصل الثاني: المجتمع المدني في الجزائر	**37**
المبحث الأول: المجتمع المدني في السياق الجزائري	38
المطلب الأول: نشأة المجتمع المدني في الجزائر	38
المطلب الثاني: أهم منظمات المجتمع المدني في الجزائر	39
المطلب الثالث: مكانة المجتمع المدني في دساتير الجزائر المختلفة	41
المبحث الثاني: تطور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر	44
المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في الجزائر	47
المطلب الأول: دور المجتمع المدني في التعديلات الدستورية	47
المطلب الثاني: تأثير علاقة المجتمع المدني بالدولة على دوره في الانتخابات وعلى	50

العملية الانتخابية	
الفصل الثالث: تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر و دورها في التنمية السياسية	**54**
المبحث الأول : الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية	55
المطلب الأول: البنية الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية:	55
المطلب الثاني: البرامج الحزبية الجزائرية	56
المطلب الثالث : الأحزاب وعلاقتها بالتنمية السياسية	60
المبحث الثاني: دور الجمعيات في التنمية السياسية .	62
المطلب الأول :القانون اهم الجمعيات في الجزائر	62
المطلب الثاني : دور الجمعيات في التنمية السياسية	63
المبحث الثالث :النقابات المهنية ودورها في التنمية السياسية .	65
المطلب الأول: قواعد وخطوات تأسيس النقابة.	65
المطلب الثاني: الإضراب كمؤشر لقياس طبيعة نشاط النقابية في الجزائر.	66
المطلب الثالث: دور النقابات في التنمية السياسية .	67
المبحث الرابع : معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية .	69
المطلب الأول : المعوقات القانونية و السياسية .	70
المطلب الثاني : المعوقات الثقافية و الاقتصادية .	71
الخاتمة	75
قائمة المراجع	78
فهرس المحتويات	83
الملخص	86

الملخص

الملخص

تناولت هذه الدراسة دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر من خلال الاطار الدستوري والقانوني خاصة في فترة التعددية السياسية، مع التركيز على أداء تلك المؤسسات ودورها في التنمية السياسية، وكذا معرفة واقع التنمية السياسية في الجزائر وما مدى فاعلية المجتمع المدني في ذلك ،وللوصول إلى هذا تم تحديد إطار نظري للدارسة تناول مفهوم المجتمع المدني والتنمية السياسية ، ثم الولوج إلى جوهر الموضوع في فصل ثاني وثالث تم من خلالهما التركيز على مدى مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في الجزائر. ثم الكشف عن مختلف تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية مند إقرار التعددية السياسية سنة 1989 ،وقد صاحب هذا التحول السياسي جملة من التشريعات والإجراءات الرامية إلى توسيع مجال حركة المجتمع المدني ،يتضح دور المجتمع المدني في الأحزاب السياسية وبعض تنظيمات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر من خلال دورها في المشاركة السياسية بتناول مشاركة الأحزاب في الانتخابات الرئاسية و السلطة التشريعية ، ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي ،وإجمالا لمسنا أن هناك نوع من المشاركة السياسية للمجتمع المدني في الجزائر في عملية التنمية السياسية من خلال المشاركة السياسية وتفعيل الاستقرار السياسي، ورغم محاولات الأحزاب السياسية في ذلك ، إلا أن هذه المشاركة كانت محدودة سواء في الانتخابات الرئاسية أو في نشاطها الوظيفي في البرلمان، كما أن تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية السياسية يتطلب توفر مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساهم في تحقيق ذلك مثل الآليات (السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية، والآليات الاقتصادية)

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية السياسية، الأحزاب السياسية، الجمعيات ، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي.

Abstract:

This research has studies the role of civil society on the Political development in Algeria from the constitutional & organizational point of view, especially in the moment of multiparty system, foxing on the performance of companies and its function on the Political development as well as, to know the realty of Political development in Algeria, and the efficiency of the civil society. To reach this, we precise the theoretical context of the study, speaking about the definition of civil society and the Political development. We penetrate into the heard of the subject. In the second and thirdly chapter, we focus on the contribution of the civil society on the Political development process in Algeria. We have shown different organizations in the civil society such as: parties, syndicate institutions, since the multiparty system has been decided on 1989, this political change has been accompanied by several legislations, laws aiming to huge the movement of civil society. The role of the civil society in the political parties, and other organizations of the civil society on the Political development in Algeria through its function on the participation on political contribution by treating the participation of parties in Presidential Elections, and legislative power, also its role on the political sustainability and political process. Generally, we have noticed a kind of political participation of Algerian civil society on the Political development, and the efficiency of the political sustainability political process. In spite of that, the participation of Political parties is limited on the Presidential Elections, and on its functional role on the Parliament, the role of the civil society on the political development should have some mechanism in order to realize this process (Political, legal, cultural, social and economic).

Key- words: civil society, Political development, Political Participation, political sustainability.

Résumé

Cette étude a examiné le rôle de la société civile dans le développement politique en Algérie à travers le cadre constitutionnel et juridique, en particulier dans une période de pluralisme politique, avec un accent sur la performance de ces institutions et leur rôle dans le développement politique, ainsi que la connaissance de la réalité de l'évolution politique en Algérie et l'efficacité de la société civile, et d'accès ceci alors déterminer un cadre théorique pour l'étude de la notion de société civile et le développement politique, et l'accès au nœud de la question dans la deuxième saison était de mettre l'accent sur la contribution de la société civile dans le processus politique du développement en Algérie. A été détecté diverses organisations de la société civile des partis et organisations politiques, syndicales depuis l'adoption du pluralisme politique en 1989, était l'auteur de cet ensemble de transition politique de la législation et des actions visant à élargir la portée du mouvement de la société civile, il est clair que le rôle de la société civile au sein des partis politiques et des organisations de la société civile dans le développement politique en Algérie par son rôle dans la participation politique pour répondre post-parti à l'élection présidentielle et le pouvoir législatif, et son rôle dans la réalisation de la stabilité de l'éducation politique, et dans l'ensemble, nous avons vu qu'il y a une sorte de participation politique de la société civile en Algérie dans le processus de développement politique à travers la participation politique et l'activation de la stabilité politique, politique et de l'éducation. En dépit des tentatives par les partis politiques pour le faire, mais cet examen a été limité à la fois dans les élections présidentielles ou de l'activité de l'emploi au sein du parlement, et l'activation du rôle de la société civile dans le développement politique exige une série de mécanismes qui peuvent contribuer à la réalisation que de tels mécanismes (politique et juridique Alajtaih et culturel, et les mécanismes économiques).

Mots clés: société civile, le développement politique, les partis politiques, les associations civiques, la participation politique, la stabilité politique.